

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: 2018/.....

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د)

دفعة: 2018

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تصنيف المخاطر السياسية وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة دول شمال إفريقيا 2005 - 2016

إشراف الأستاذ:

نبيل شنن

من إعداد الطلبة:

فتحي فلاح

ماهر براهيم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
طلبة عادل	أستاذ محاضر - ب -	رئيسا
نبيل شنن	أستاذ مساعد - أ -	مشرفا ومقررا
حمة عمير	أستاذ مساعد - أ -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: 2018/.....

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د.)

دفعة: 2018

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تصنيف المخاطر السياسية وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة دول شمال إفريقيا 2005 – 2016

إشراف الأستاذ:

نبيل شنن

من إعداد الطلبة:

فتحي فلاح

ماهر براهيم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
طلبة عادل	أستاذ محاضر - ب -	رئيسا
نبيل شنن	أستاذ مساعد - أ -	مشرفا ومقررا
حمة عمير	أستاذ مساعد - أ -	عضوا مناقشا

الإهداء

أشكر الله القدير الذي أنعم علي بنعمة العقل والدين، والقاتل في محكم التنزيل

"وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾" سورة يوسف الآية: 76.

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى:

من قال في شأنهما الله عز وجل

"وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا" سورة الاسراء الآية: 23.

إلى الذي أوقد أصابعه شمعا وأفاض عطائه نبعا من كان لي مهادا وفتح الدنيا
بوجهي أبوابا من جعلني ربي إليه انتسب (والدي الكريم) رحمه الله.

إلى القمر الذي يضيء عتمة حياتي، إلى من رعني بقلبها وصلواتها بكرة وعشية، من
رضاها يشفع لي عندما ألقى الأهي (أمي الغالية) أدامها الله ورعاها.

إلى السراج الذي ينير دربي من كانت نصائحه صراطا مستقيما ونورا مستبيننا توصلني إلى بر
الأمان (أخي إسماعيل) جزاه الله كل خير.

إلى من دفعني لتحقيق الذات وفرش طريقي ورودا لتزدان لي الحياة، إلى من يعود له
العرفان بالجميل وكان سبب فخري بانجازي (أخي صابر) رحمه الله.

إلى أقرب الأحابيب، إلى شعلة أُملي وتفائلي، إلى من لها مكانة في نفسي فكانت نجمة
تزين دنياي (أختي العزيزة) جزاها الله كل خير.

إلى من ذل كل الصعاب أُمامي وأصر إن يتوج تعبي نجاحا، من كان أقرب الناس إلي
وساعدني (صهري وسيم) جزاه الله كل خير.

إلى من أدين له بحق الأخوة (أخي فيصل رجب) جزاه الله كل خير.

إلى كافة أهلي وأقاربي

إلى كافة طلبة وعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إلى كل من احبني وأحبيته في الله.

ماهر

اليكم.

الإهداء

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى جميع الإخوة الأعزاء

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى أساتذتي الكرام

إلى كل الأحباب والأصدقاء وخاصة: يونس، ربيع،

محمد، نبيل، حمزة، فيصل رجب، راجح، تقي، صابر،

حسن

أهدي هذا العمل المتواضع

فتحي

الشكر

مصداقا لقوله تعالى: "لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ" سورة ابراهيم الآية: 07.

نسجد لله عز وجل، شكرا وحمدا لعزته وفضله، فله الحمد والشكر كما ينبغي
لجلال وجهه العظيم سلطانه.

وعملا بقول المولى سبحانه وتعالى: "وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ" سورة البقرة

الآية: 237.

لا يسعنا إلا أن نقدم بخزير الشكر والتقدير والعرفان للأسناد (نييل شنن) على

نصائحه وتوجيهاته القيمة، المشرف على هذا العمل المنواضع، فجزاه الله كل الخير.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نشكر كل من ساندنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة

ولو بدعاء. لإتمام هذا العمل.

أسمى معاني التقدير والاحترام إلى كل أفراد كلية العلوم الاقتصادية والنجارية،

وعلوم النسيج.

المخلص

يتعرض الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة الى العديد من المخاطر التي تحد من ربحيته وتؤثر على قرار الاستثمار، خاصة منها المخاطر السياسية حيث تسعى الدول الى التقليل او التخلص منها، وإبداء صورة حسنة عن الوضع السياسي والأمني فيها عن طريق تحسين تصنيفاتها في مؤشرات قياس المخاطر السياسية بغرض زيادة توجه الاستثمارات المباشرة نحوها.

حيث يهدف هذا البحث الى التعرف على المخاطر السياسية التي تواجهها دول شمال افريقيا ودراسة أثر تصنيف هذه المخاطر على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد اليها، وفي الأخير تم التوصل الى ان تصنيف المخاطر السياسية يؤثر سلبا على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عينة الدراسة.

الكلمات المفتاحية

الاستثمار الأجنبي المباشر، المخاطر السياسية، الدولة المضيفة، مناخ الاستثمار

Keywords:

Foreign direct investment, political risk, the host State, the investment climate

Abstract

Experience of foreign direct investment in host countries to many risks that reduce profitability and affect investment decisions, especially political risk as countries seek to reduce or get rid of them, and make good on its political and security situation by improving their ratings on indicators Measurement of political risk in order to increase direct investment directed towards her.

This research aims to identify the political risk faced by the countries of North Africa and examine the impact of these risks on inward FDI, and eventually reached the political risk rating negatively affects the movement of FDI in sample countries.



قائمة المحتويات

III.....	الإهداء
IV.....	الإهداء
V.....	الشكر
VI.....	الملخص
VIII.....	قائمة المحتويات
IX.....	قائمة الجداول
X.....	قائمة الأشكال البيانية
XIII.....	قائمة الاختصارات
أ.....	مقدمة
1.....	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية
3.....	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة
17.....	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية
26.....	الفصل الثاني: تحليل أثر تصنيف المخاطر السياسية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال افريقيا ..
28.....	المبحث الأول: عرض منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة
29.....	المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج المتوصل إليها
62.....	خاتمة
65.....	المصادر والمراجع
70.....	الفهرس



قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الإطار العام لتحليل طبيعة المخاطر السياسية	09
02	دليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية	11
03	مكونات المؤشر المركب للمخاطر القطرية	12
04	دليل مؤشر الشفافية	14
05	دليل مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	15
06	تقييم الدراسات السابقة	24
07	المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	29
08	تصنيف دول شمال إفريقيا ضمن مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنتي 2014 و 2008	30
09	قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى دول شمال إفريقيا من 2005 إلى 2016	37
10	تصنيف مجموعة دول شمال إفريقيا ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية من 2005 إلى 2016	40
11	تصنيف مجموعة دول شمال إفريقيا ضمن مؤشر الكوفاس من 2005 إلى 2016	47
12	تصنيف مجموعة دول شمال إفريقيا ضمن مؤشر الشفافية من 2005 إلى 2016	53



قائمة الأشكال

البيانية

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى دول شمال افريقيا من 2005 إلى 2016	39
02	العلاقة بين تصنيف الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016	41
03	العلاقة بين تصنيف تونس في المؤشر المركب للمخاطر القطرية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016	42
04	العلاقة بين تصنيف المغرب في المؤشر المركب للمخاطر القطرية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016	43
05	العلاقة بين تصنيف ليبيا في المؤشر المركب للمخاطر القطرية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016	44
06	العلاقة بين تصنيف السودان في المؤشر المركب للمخاطر القطرية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016	45
07	العلاقة بين تصنيف مصر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016	46
08	العلاقة بين تصنيف الجزائر في مؤشر الكوفاس وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016	47
09	العلاقة بين تصنيف تونس في مؤشر الكوفاس وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016	48
10	العلاقة بين تصنيف المغرب في مؤشر الكوفاس وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016	49

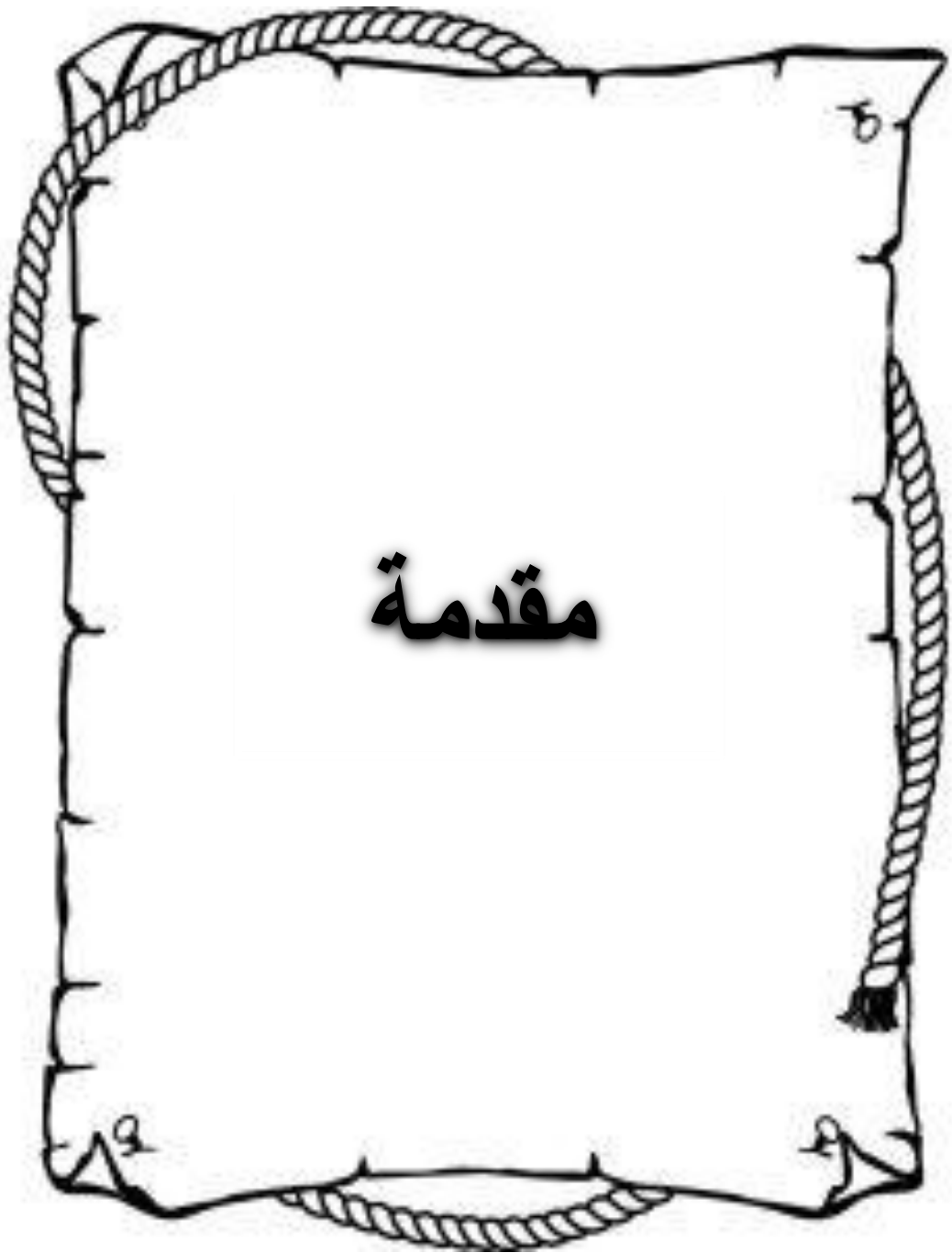
قائمة الأشكال البيانية

50	العلاقة بين تصنيف ليبيا في مؤشر الكوفاس وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016	11
51	العلاقة بين تصنيف السودان في مؤشر الكوفاس وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016	12
52	العلاقة بين تصنيف مصر في مؤشر الكوفاس وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016	13
54	العلاقة بين تصنيف الجزائر في مؤشر الشفافية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016	14
55	العلاقة بين تصنيف تونس في مؤشر الشفافية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016	15
56	العلاقة بين تصنيف المغرب في مؤشر الشفافية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016	16
57	العلاقة بين تصنيف ليبيا في مؤشر الشفافية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016	17
58	العلاقة بين تصنيف السودان في مؤشر الشفافية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016	18
59	العلاقة بين تصنيف مصر في مؤشر الشفافية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016	19

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات

الإختصار	الدلالة
FMI	صندوق النقد الدولي
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OMC	المنظمة العالمية للتجارة
PRS	خدمات المخاطر السياسية
COFAS	المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية



مقدمة

في بيئة الأعمال المعاصرة تعمل الدول على أن تكون أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا لما يقدمه من تمويل في ظل شح الموارد المالية وعدم كفاية الادخار، ولم تعد مسألة السماح لرأس المال الأجنبي بالدخول الى الدول من عدمه يشكل أهمية كبرى، بل أصبحت تولى اهتمام كبير لطريقة استقطابه، وذلك بتوفير الجو الملائم لإقامة هذه الاستثمارات يتميز بالاستقرار وخلوه من المخاطر وخاصة منها المخاطر السياسية التي تعد محدد لقرار المستثمر، فالمستثمرون يبحثون دوما على دول ذات بيئات سياسية وأمنية مستقرة.

طرح الاشكالية

نظرا لما واجهته دول شمال افريقيا من مشاكل سياسية في السنوات الأخيرة وعدم الاستقرار الأمني، أصبح تصنيفها ضمن مؤشرات المخاطر السياسية متدهور والذي يمكن أن يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها، حيث صنفت على انها مكان خطير لاقامة هذه الاستثمارات، ومنه يمكن طرح الاشكالية الآتية:

" كيف يؤثر تصنيف المخاطر السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا؟ "

من خلال هذه الإشكالية يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الجهود التي بذلتها دول شمال افريقيا لتحسين مناخ الاستثمار؟
- هل هناك تأثير لتصنيف المخاطر السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

فرضيات البحث

- تعمل دول شمال افريقيا على تحسين مناخ الاستثمار لزيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تتأثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى دول عينة الدراسة بناء على تصنيفها وفقا لمؤشرات المخاطر السياسية.

مبررات اختيار البحث

- دراسة واقع تدفق الاستثمار في دول شمال افريقيا، والتعرف على مناخ الاستثمار في هذه الدول.
- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا.
- الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- محاولة تسليط الضوء على أثر المخاطر السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحديد أهم المخاطر السياسية التي تُحدد قرارات المستثمر في اختيار البلد الذي يرغب الاستثمار فيه.
- تقديم توصيات تسمح بالادارة السليمة للمخاطر السياسية غير المتوقعة.

- تسليط الضوء على المخاطر السياسية التي تواجهها دول شمال افريقيا (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، السودان)، ومناخ الاستثمار فيها وتأثير المخاطر السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية البحث

يستمد موضوع البحث أهميته من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الاقتصادية والاجتماعية، كما تتعزز أهميته من خلال تحليله لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر لدول عينة الدراسة، وتصنيفها ضمن بعض مؤشرات المخاطر السياسية وربطها بواقع الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.

حدود البحث

- **الحدود المكانية:** تم اختيار عينة من دول شمال افريقيا (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، السودان) من أجل إجراء الدراسة.
- **الحدود الزمانية:** عرض احصائيات متمثلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتصنيف الدول محل الدراسة ضمن مؤشرات المخاطر السياسية خلال الفترة 2005-2016.

منهج البحث والأدوات المستخدمة

من أجل الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تصف المشكلة، كما استخدم الأسلوب التحليلي في الجانب التطبيقي بالاستعانة ببرنامج (EXCEL) عند عرض وتحليل الاحصائيات.

صعوبات البحث

واجهت هذه الدراسة صعوبات أهمها:

- تضارب الاحصائيات حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة.
- عدم توفر جميع البيانات المتعلقة بالمخاطر السياسية خاصة خلال الفترة ما بعد 2011 نتيجة الازمات السياسية التي وقعت في الدول محل الدراسة.

هيكل البحث

للاجابة على اشكالية البحث قسمنا دراستنا الى فصلين:

حيث تناول **الفصل الأول** الأدبيات النظرية والتطبيقية، وقسم الى مبحثين المبحث الأول تضمن الأدبيات النظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومخاطره السياسية، أما المبحث الثاني فقد تضمن الأدبيات التطبيقية والمتمثلة في مجموعة من الدراسات السابقة وتقييمها ومقارنتها بالدراسة الحالية.

مقدمة

اما الفصل الثاني المتعلق بالجانب التطبيقي للبحث فخصص لتحليل تأثير تصنيف المخاطر السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول شمال افريقيا، حيث قسم الى مبحثين المبحث الأول خصص لعرض منهجية البحث والأدوات المستخدمة، أما المبحث الثاني فتضمن عرض وتحليل النتائج المتوصل اليها.



الفصل الأول

تمهيد الفصل الأول

تولي الدول أهمية كبيرة لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لأهميته في عملية التنمية، ومساهمته في تخفيض معدلات البطالة، وزيادة إنتاج الدولة المضيفة ورفع إيراداتها، حيث تقوم هذه الدول بتهيئة مناخ كمحفز له، وذلك بمحاولة التقليل من المخاطر التي يتعرض لها والتي تؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب، ومن أهمها المخاطر السياسية التي تعتبر من المخاطر التي يصعب قياسها، لأنها متغيرات نوعية غير ملموسة، حيث تضع مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية وكذا بعض المجالات بعض المؤشرات محاولة من خلالها وضع مقياس لهذه المخاطر.

يهدف هذا الفصل إلى عرض مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا المخاطر السياسية التي يتعرض لها وذكر بعض المؤشرات الدولية التي يتم من خلالها قياس هذه المخاطر، وأهم طرق تسييرها، وبعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

في السنوات الأخيرة تولي الشركات والدول اهتمام متزايد للاستثمار الأجنبي نظرا لما يوفره للدول، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تهدف الى تشجيع الاستثمار الأجنبي.

يتعرض الاستثمار الأجنبي المباشر لكثير من المخاطر أو المعوقات التي تحد من تدفقه إلى هذه الدول وتتركز الدراسة حول المخاطر السياسية التي يواجهها المستثمر الأجنبي في الدولة المضيفة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يوجد اختلاف في تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، فكل يراه بمنظوره الخاص.

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد العديد من التعاريف منها:

يعرفه عبد السلام أبو قحف: على انه "تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع، هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، وسيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"¹.

في حين يعرفه علي عبد الفتاح أبو شرار: بأنه "يأخذ شكل إقامة شركة أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة اجنبية سواء كان نشاطها إنتاجيا او تسويقيا أو بيعيا أو خدميا... إلخ، وموزع على عدد من الدول الأجنبية الأخرى بسيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال وتقنيات الإنتاج والإدارة والمهارات الأخرى"².

كما يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها (JOINT VENTURE) أو يسيطرون فيها على الإدارة، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيات الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة.³

كما عرفه المشرع الجزائري من خلال نص المادة الثانية من القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار على أنه:⁴

- اقتناء أصول تدرج في اطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الانتاج و/أو اعادة التأهيل؛
- المساهمة في رأس مال الشركة.

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 266-267.

² علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط01، عمان، الأردن، 2007، ص 233.

³ أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، الجزائر، عدد 03، 2004، ص 159.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 غشت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجزائر، ص 18.

أما صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".¹

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على أنه: "ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها".²

يوجد اتفاق بين المؤسسات الدولية في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال الى دولة غير دولة مصدر رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الاجل يتولى المستثمر ادارته كلياً أو جزئياً وذلك خدمة لهده الممثل في تحقيق الربح.³

مما سبق يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه: الاستثمار الذي يحقق علاقة طويلة الاجل بين الدولة الأم والدولة المضيفة، ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في الدولة المضيفة.

ثانياً: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر من بينها:⁴
- يساهم في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرة الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تتحقق نتيجة لتواجده؛
 - يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف؛
 - يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة التي بها مناخ استثمار ملائم ومناسب.

ثالثاً: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تلخيص مجموعة من الدوافع التي تجعل الشركات أو الأفراد تستثمر في الدول الأخرى غير الدول الأم، وهذا سعياً لتحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها:⁵

¹ OECD, **Benchmark Definition of Foreign Direct Investment FOURTH EDITION 2008**, Paris 2008, p: 17.

² يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع اشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، الجزائر، عدد 03، 2008، ص 163.

³ حاتم القرشناوي، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، ط01، مصر، 2006، ص 03.

⁴ ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط01، عمان، الأردن، 2010، ص ص 103-105.

⁵ وهيبه بن داودية، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا خلال الفترة 1995-2004 مع التركيز على الجزائر-مصر-المغرب-تونس، مذكره مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005/2004، ص ص 23-24.

- السعي نحو تحقيق أرباح أعلى من خلال توجه رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول وفي المجالات التي تتيح لها تحقيق مثل هذه الأرباح؛
- إيجاد منافذ ومجالات لاستخدام الموارد المالية الفائضة؛
- التخلص من القيود التي تحكم نشاط بعض مشروعات الاستثمار الأجنبي في الدول التي تصدر هذه الاستثمارات الأجنبية وبالذات المشروعات التي تستفيد من موارد طبيعية أكبر أو المشروعات الملوثة للبيئة وغيرها؛
- التغيرات النسبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛¹
- توزيع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية مثل (الحروب والتأميم والمصادرة ... إلخ)، ومنه انتشار هذه الاستثمارات على عدد كبير من الدول سوف يقلل إلى أدنى حد من هذه المخاطر.²

رابعاً: مناخ الاستثمار

يعرف مناخ الاستثمار بأنه:

"جمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية".³

ويتكون مناخ الاستثمار من العناصر التالية:

1. المكونات غير الاقتصادية لمناخ الاستثمار

تتمثل في العناصر التي ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي ولكنها تؤثر بطريقة غير مباشرة من خلال تسهيل النشاط الاقتصادي وتيسيره وتوفير البيئة المناسبة للأعمال، أو العكس وهي متعددة من بينها:⁴

أ. الاستقرار السياسي والأمني

كلما تميز النظام السياسي بالوضوح والشفافية في تسيير الشؤون الاقتصادية وكذا بالحرية والديمقراطية في الجانب السياسي مع استقراره المرافق للاستقرار الأمني يساهم في تحسين مناخ الاستثمار، أما في الحالة المعاكسة؛ فإنه يساهم في زيادة مخاطر الاستثمار.

¹ فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009، ص 10.

² نفس المرجع، ص 10.

³ أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 34.

⁴ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي وآثاره على اقتصاد الجزائر خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص 64-67.

ب. تشريعات الاستثمار والقيود القانونية

يقصد بها القوانين التي تحكم عمليات الاستثمار مثل: الملكية، الضريبة مثل قانون الضرائب والجمارك، وغيرها من القيود المؤثرة على القرارات الاستثمارية، منها تلك المتعلقة بإمكانية تحويل الأرباح وحرية الاستيراد والتصدير.

ج. موقف الرأي العام

قد يكون هذا الرأي له موقف مناهض للاستثمار الأجنبي أو مرحبا به، مهما اختلفت مصادره.

2. المكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار

وتشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني ومن أهمها:¹

أ. السياسة الاقتصادية

ينظر إلى السياسة الاقتصادية بخصوص مناخ الاستثمار من خلال ثلاثة سياسات فرعية هي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية.

ب. درجة الانفتاح الاقتصادي

إن اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود أي قيود على حركة التبادل التجاري أو على تحرك الإنتاج، فكلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة دل ذلك على تحسن أكثر في المناخ الاستثماري والعكس صحيح.

ج. قوة الاقتصاد المحلي ونموه

يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

د. التكاليف والبنية الأساسية

يهتم المستثمر الأجنبي بثلاثة عناصر أساسية للتكاليف هي تكلفة المواد الخام واليد العاملة والضرائب على الأرباح بالإضافة إلى مستوى معدل التضخم، وبخصوص البنية الأساسية يهتم المستثمر بمدى توفر المرافق العامة وجودة الخدمات التي تقدمها وشبكة النقل البري والبحري والجوي واتساعها ووفرتها.

هـ. درجة مخاطر الاستثمار

قد يتساوى عائد الاستثمار في بلدين مختلفين غير أن المخاطر التي قد يتعرض لها الاستثمار حالا أو مستقبلا في أحدهما تكون أقل من الأخرى، مما يجعل المستثمر يفضل الاستثمار حيث تقل مخاطر بمختلف أنواعها السياسية والاقتصادية.

و. حجم السوق

يشمل سوق البلد المضيف للاستثمار بالإضافة إلى أسواق البلدان المجاورة التي يمكن التصدير إليها دون عوائق. ويقاس حجم السوق بعدد المستهلكين والمستخدمين للمنتج حاليا ومستقبلا، مع الأخذ في الاعتبار القوة الشرائية للأفراد

¹ نفس المرجع، ص 60-64.

ومستوى الانفاق الحكومي ومعدلات التضخم والوضعية الاقتصادية الحالية والمحتملة في المستقبل من نحو أو إنكماش وغيرها من المؤشرات المؤثرة في الطلب على منتجات المشروع الاستثماري المعني.

المطلب الثاني: مفهوم المخاطر السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر

يتضمن هذا المطلب تعريف المخاطر السياسية التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي، وطبيعة الخطر السياسي وأساليب حدوثه، إضافة إلى أهم مؤشرات قياس المخاطر السياسية.

أولاً: تعريف الخطر السياسي

يعرف الخطر بأنه: "الخطر الذي يحصل في بلد نتيجة التغيرات السياسية المؤدية إلى انعكاسات سلبية على عمل الشركات الأجنبية الناشطة فيه، وعلى مجمل حركة العمليات التجارية والمالية المتحققة مع هذا البلد".¹

يعرف BREALY-MAYERS المخاطر السياسية بأنها: "المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون الدوليون في نقض الحكومة لوعودها لسبب أو لآخر، وذلك بعدم تنفيذ قرار الاستثمار".²

كما عرفه المشرع الجزائري من خلال نص المادة السادسة من الأمر 96-06 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير بمفهوم: " صدور التصرف عن الدولة أو إحدى هيئاتها العامة نتيجة قرار تتخذه أو نتيجة حرب أو ثورة أو أعمال شغب، وغيرها من الوقائع المماثلة وقعت في البلد المضيف"،³ وبذلك يكون المشرع الجزائري قد ادخل في مفهوم الخطر السياسي أعمال السيادة من خلال إدراجه القرارات التي تتخذها الدولة وتسمى بحقوق صاحب المال.

ومما سبق يمكن تعريف الخطر السياسي للاستثمار بأنه مختلف المخاطر التي تأتي من ممارسة الأنشطة الاقتصادية تحت سلطة حكومة أجنبية ونظامها القانوني.

ثانياً: طبيعة الخطر السياسي

يتخذ الخطر السياسي شكلين اثنين هما الخطر السياسي الكلي والخطر السياسي الجزئي ويتحكم في كل شكل من أشكال الخطر السياسي عوامل معينة، وفيما يلي شرح لتلك العوامل الخاصة لكل شكل من أشكال الخطر السياسي:

1. الخطر السياسي الكلي

يؤثر الخطر السياسي على الشركات الأجنبية فيكون تأثير الخطر بنفس الطريقة على الجميع، ويكون تاماً فتتأثر الشركات الكبيرة والصغيرة سواء كانت في هذا القطاع أو ذاك ويطلق على هذا الشكل من الأخطار السياسية بالكلية حيث يكون تأثيرها شاملاً على الجميع، بإقرار قانون معين في دولة معينة يشمل جميع الشركات الأجنبية يعد خطراً سياسياً كلياً، تحول نظام ديمقراطي برلماني إلى نظام سلطة ديكتاتورية فردية يعد خطراً سياسياً كلياً، وهكذا وقد يكون الخطر السياسي ناتجاً عن مقاطعة

¹ سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، دار زهران، ط01، عمان، الأردن، 2010، ص 333.

² منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، ط01، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 480.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الامر 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير، الجزائر، ص 17.

سياسية، كذلك فإن فرص حصار اقتصادي على دولة معينة بموجب قانون من مجلس الأمن الدولي يعد خطرا سياسيا على الشركات الأجنبية العاملة في الدولة المحاصرة.¹

إن المخاطر السياسية المرتبطة بالأعمال الحكومية يمكن أن تنبثق من عوامل خارجية أيضا كالحروب، الأحداث الحدودية، التغيرات في التحالفات، المقاطعات، الحصارات ونسب خدمة المديونية الخارجية العالمية، فضلا عن التقلبات في الأسواق النقدية وأسواق السلع الدولية.²

2. الخطر السياسي الجزئي

إن الخطر السياسي المؤثر على قطاع اقتصادي أو على بعض الشركات يعد خطرا سياسيا جزئيا، والذي هو نتاج تصرفات حكومية بفرض قيود وضرائب على بعض الأنشطة في بعض قطاعات الأعمال، كذلك فإن الإجراءات والقوانين المحلية التي تفرضها حكومة مركزية أو سلطة إقليمية تعد خطرا سياسيا جزئيا. وهناك العديد من العوامل التي تحدد درجة الخطر السياسي الجزئي وأحد أهم تلك العوامل هو هيمنة وسيطرة الشركات الأجنبية ذاتها، كذلك فإن الأداء الجيد للشركات الأجنبية قد يدفع بحكومات معينة إلى تبني قرارات ليست في صالح تلك الشركات كالتأميم، كذلك تدخل العوامل التكنولوجية الإبداعية ودورها في تحقيق الكفاءة التنافسية وبالتالي يمكن أن يقل تأثير الخطر السياسي الجزئي بسبب المساهمة الفاعلة للشركات الأجنبية في دعم الاقتصاد الوطني لتلبية حاجيات المجتمع.³

كما يمكن تقسيم المخاطر السياسية الجزئية إلى داخلية وأخرى خارجية، فأما المخاطر الجزئية الداخلية المرتبطة بالمجتمع فتتمثل في الهجمات الإرهابية الانتقائية ضد جماعات معينة، وكذلك الإضرابات والاحتجاجات والمقاطعات القومية الانتقائية لمنتجات شركات معينة. بينما تتضمن المخاطر الجزئية الخارجية تأثير الجماعات الناشطة الدولية ضد شركات الأعمال الأجنبية والإرهاب الدولي الانتقائي والمقاطعة الدولية لمنتج معين أو لشركة معينة.⁴

والجدول التالي يوضح الإطار العام لتحليل طبيعة المخاطر السياسية:

¹ سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط01، عمان، الأردن، 2002، ص 130.

² عنزة برياش، أثر خطر البلد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول المغرب العربي - حالة الجزائر المغرب تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016/2015، ص 81.

³ سرمد كوكب الجميل، مرجع سبق ذكره، ص 131.

⁴ نغم حسين نعمة عبيد، نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل نظريات الأعمال الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، 2007/2006، ص 72.

جدول رقم 1: الإطار العام لتحليل طبيعة المخاطر السياسية

الجزئية		الكلية		
المرتبط بالحكومة	المرتبط بالمجتمع	المرتبط بالحكومة	المرتبط بالمجتمع	
<ul style="list-style-type: none"> - تأميم مصادرة انتقائية - ضغوط المشاريع المشتركة - ضرائب تمييزية - ضوابط الصناعة - النقض بالعقود - التحكم بالأسعار - إعاقاة التنافس المحلي 	<ul style="list-style-type: none"> - إرهاب انتقائي - إضرابات انتقائية - احتجاجات انتقائية - مقاطعات قومية 	<ul style="list-style-type: none"> - تأميم مصادر الملكية - قيود تحويل العملة الأجنبية - صراع القيادات - تغيير الأنظمة الحاكمة - تضخم عالي - معدلات فائدة عالية - سياسات بيروقراطية 	<ul style="list-style-type: none"> - الثورة - الانقلاب - الحرب الأهلية - الصراعات القومية - الاضطرابات الدينية - الإرهاب - الإضرابات والمعارضات - التحولات بالرأي العام 	د
<ul style="list-style-type: none"> - التوترات الدبلوماسية بين البلد الأم والمضيف - اتفاقيات ثنائية والمتعددة الجوانب - قيود استيراد وتصدير - تدخل الحكومة الأجنبية 	<ul style="list-style-type: none"> - الجماعات الناشطة الدولية - الإرهاب الدولي الانتقائي - المقاطعة الدولية للشركة 	<ul style="list-style-type: none"> - حرب نووية - نزاعات حدودية - تبدلات في التحالفات - الحصار والمقاطعة الدولية - خدمة الدين الخارجي العالمية 	<ul style="list-style-type: none"> - حرب العصابات - الإرهاب الدولي - الرأي العام العالمي - الضغط ضد الاستثمار 	د

Source: Simon Jeffrey D, **political risk assessment: past trends and future prospects**, Columbia journal of world business, vol. XVII, N°03, FALL, 1982, P67.

ثالثا: أشكال المخاطر السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهم اشكال الخطر السياسي في التأميم أو أحداث خاصة أو تلك المتعلقة بالمناخ العام للاستثمار فجميعها تصرفات تقوم بها الدولة المضيفة بطريقة أو بأخرى وتؤثر على المؤسسة الأجنبية هذه التصرفات تتخذ طبيعة سيادة الدولة على أراضيها ولكنها بالنسبة للمؤسسة تتخذ صور الخطر السياسي الذي يهدد مصالحها، وهي كالتالي:¹

1. خطر التأميم

التأميم هو نقل ملكية قطاع معين إلى ملكية الدولة أو تحويله إلى القطاع العام، وهي مرحلة تمر بها الدولة المستقلة عادة في إطار عملية نقل الملكية وإرساء قواعد السيادة بحيث تقوم الدولة بإرجاع ملكية ما يراد تأميمه إلى نفسها، مثال على ذلك تأميم الرئيس جمال عبد الناصر لقناة السويس حيث نقلت الملكية من الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية، والتأميم عادة ما يمس المؤسسات الناشطة في القطاعات الحيوية كالكهرباء والمحروقات وشركات الهاتف والاتصالات.

¹ عبد الحليم مسعي، أثر خطر البلد على الأداء الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1988-2007، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2013/2012، ص ص 67-69.

2. الأحداث الخاصة

تنحصر الأحداث الخاصة في الحروب والانقلابات العسكرية سواء سلمية أو دموية، والاضرابات العامة فهذه الأحداث السياسية تعتبر غير عادية واستثنائية تؤثر على المؤسسات والمنشآت الاقتصادية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يمكن أن نجدها في تدهور المباني والأصول المادية التابعة للمؤسسات، تغير نظرة القيادة السياسية الجديدة بعد الانقلاب اتجاه الاستثمارات الأجنبية وإلحاق الضرر بإطارات المؤسسات الأجنبية، كالخطف أو القتل أو استعمارهم كرهائن للضغط.

هذه الأحداث تميز القارة الأفريقية عن غيرها، وذلك بسبب النزاعات العرقية والطائفية والنزاعات الحدودية بين الدول والتي هي أصلا من مخلفات الاستعمار، بالإضافة إلى حب الزعامة لدى قادة المؤسسات العسكرية وعدم وجود مناخ ديمقراطي وتردي الأوضاع الاجتماعية والإنسانية بهذه القارة.

3. القرارات الخاصة

تكون في شكل قوانين ومراسيم تنفيذية خاصة عن طريق السلطات التشريعية لهذا البلد تعرف دائما بقانون الاستثمار، والتي تسعى من خلاله الدولة إلى تنظيم عملية الاستثمار ودخول المستثمر الأجنبي إلى أراضيها بشكل لا ينقص من سيادتها أو يضر بمصالحها العامة سواء محلية أو إقليمية أو دولية، مثلا في الجزائر بعد محاولة شركة أوراسكوم المصرية بيع فرعها للاتصالات بالجزائر تدخلت الحكومة الجزائرية ومنعت ذلك من خلال قانون حق الشفعة وهو بند في قانون الاستثمار الجزائري يعطي الحق للحكومة لمنع عملية البيع لمؤسسة أجنبية أخرى دون رضاها على ذلك. فمن شأن بعض المراسيم أو قوانين الاستثمار في بلد معين أن تعطي مؤشر قوي أو ضعيف عن الخطر السياسي في هذا البلد.

4. المحيط العام للاستثمار

يعبر عن مجمل الإجراءات القانونية والإدارية والإقتصادية التي تنشط في ظلها المؤسسات، فكلما زادت حدة تعقيد هذه الإجراءات زاد مؤشر الخطر السياسي والعكس صحيح فجنسية البلد الأصلي لهذه المؤسسات الأجنبية عادة ما تولد لها مشاكل في بعض البلدان جراء العلاقات المتوترة بين البلدين، فالاستقرار السياسي والتوجه نحو نظام ديمقراطي حر ونزيه يمثل مؤشر لضعف احتمال وجود خطر سياسي على المؤسسات الأجنبية على عكس ما وقع في الجزائر بأن العشرية السوداء ومنطقة البلقان وحاليا ما تمر به المنطقة العربية في الصراع الدائر بين المعارضة والنظام كاليمن، سوريا وليبيا.

رابعا: مؤشرات المخاطر السياسية

توجد العديد من المؤشرات لتقييم المخاطر السياسية تصدرها هيئات دولية متخصصة أو منظمات أو مجلات نذكر منها:

1. مؤشرات تقييم المخاطر القطرية

أ. المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر عن مجموعة (PRS) شهريا من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، ويتضمن الدليل: المؤشر المركب للمخاطر القطرية وغرضه قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار في أول تعامل تجاري مع البلد المضيف وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها، كما يصدر المؤشر المركب باستخدام

النهج ذاته لاحتساب المخاطر القطرية، يستند على أساس ثلاثة سيناريوهات تعطي حالات الوضع الأسوأ أو الوضع

المعتقول والوضع الأفضل.¹

ويقسم هذا المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم 2: دليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية

التوصيف	رصيد المؤشر (نقطة مئوية)
درجة مخاطر مرتفعة جدا	من 00 إلى 49.5
درجة مخاطر مرتفعة	من 50 إلى 59.5
درجة مخاطر معتدلة	من 60 إلى 69.5
درجة مخاطر منخفضة	من 70 إلى 79.5
درجة مخاطر منخفضة جدا	من 80 إلى 100

المصدر: نفيسة بامحمد، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة OLI، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008/2007، ص 175.

¹ عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة المالية، غير منشورة تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008/2007، ص 175.

ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية:

جدول رقم 3: مكونات المؤشر المركب للمخاطر القطرية

المؤشرات الفرعية	مكونات المؤشرات الفرعية
مؤشر تقويم المخاطر السياسية (يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب)	<ul style="list-style-type: none"> - درجة استقرار الحكومة (12 نقطة) - الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (12 نقطة) - خريطة الاستثمار (12 نقطة) - وجود نزاعات داخلية (12 نقطة) - وجود نزاعات خارجية (12 نقطة) - الفساد (06 نقاط) - دور الجيش في السياسة (06 نقاط) - دور الدين في السياسة (06 نقاط) - سيادة القانون والنظام (06 نقاط) - الاضطرابات العرقية (06 نقاط) - مصداقية الممارسات الديمقراطية (06 نقاط) - نوعية البيروقراطية (04 نقاط)
مؤشر تقويم المخاطر المالية (يشكل نسبة 26% من المؤشر المركب)	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي (10 نقاط) - نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات (15 نقطة) - عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة (05 نقاط) - استقرار أسعار الصرف (10 نقاط)
مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (يشكل نسبة 24% من المؤشر المركب)	<ul style="list-style-type: none"> - معدل دخل الفرد (05 نقاط) - معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (10 نقاط) - معدل التضخم (10 نقاط) - نسبة عجز أو فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي (15 نقطة) - نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (10 نقاط)

المصدر: عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص 175-177.

ب. مؤشر اليورو موني للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورو موني مرتين سنويا في شهر مارس، وفي شهر سبتمبر حيث يقيس المؤشر قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية كخدمة الدين الأجنبية، وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح، ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية.¹ ويتم تصنيف الدول وفق تدرج من 00 إلى 100، كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل.² ويتكون المؤشر من تسعة عناصر وهي:³

- المخاطر السياسية 25%؛
- الأداء الاقتصادي 25%؛
- مؤشر المديونية 10%؛
- وضع الديون المتعثرة 10%؛
- التقويم الائتماني للقطر 10%؛
- توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل 05%؛
- توافر التمويل للمدى القصير 05%؛
- توافر الأسواق الرأسمالية 05%؛
- معدل الخصم عند التنازل 05%.

2. مؤشر الشفافية

يصدر مؤشر الشفافية سنويا عن منظمة الشفافية الدولية، ويرصد هذا المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة، ويشمل هذا المؤشر 178 دولة منها 16 دولة عربية. يستند هذا المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 07 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتابعة ودرجة المعانة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، آراءهم حول مدى تفشي الفساد والرشوة.⁴ ويتمثل دليل المؤشر في الجدول التالي:

¹ فاطمة لعلمي، سعيد كرومي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين عوامل الجذب وعوامل الطرد، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، مستغانم، الجزائر، عدد 02، 2012، ص 95.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، الكويت، ص 280.

³ فاطمة لعلمي، سعيد كرومي، نفس المرجع السابق، ص 95.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، 2005، ص 71.

جدول رقم 4: دليل مؤشر الشفافية

بعد سنة 2011	قبل سنة 2011
من 00 إلى 100 نقطة	من 00 إلى 10 نقطة
<p>00 - يعني درجة فساد عالية</p> <p>100 - يعني درجة شفافية عالية</p> <p>ما بين 00 و100 مستويات متدرجة من الشفافية بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط المسجلة دل ذلك على مستوى شفافية أعلى، والعكس صحيح.</p>	<p>00 - يعني درجة فساد عالية</p> <p>10 - يعني درجة شفافية عالية</p> <p>ما بين 00 و10 مستويات متدرجة من الشفافية بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط المسجلة دل ذلك على مستوى شفافية أعلى، والعكس صحيح.</p>

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، 2005، ص 178.

ويتكون مؤشر الشفافية من عدة مسوحات ميدانية (على الأقل 03 مسوحات) تجري في القطر من قبل طرف ثالث مستقل ومحيد في أوساط عينات مختارة من قطاع الأعمال والمحللين من خلال عدد من الأسئلة حول تجربتهم وتعاملهم مع القدرات الحكومية المعنية والإجراءات الموضوعية ودرجة معاناتهم في تنفيذها وتستمزج آراؤهم حول نظرهم في مدى تفشي الفساد والرشوة.¹

3. مؤشر الكوفاس (COFAS) للمخاطر القطرية

يصدر منذ سنة 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية COFAS، ويقيس مخاطر قدرة الدولة على السداد، ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية، ويغطي المؤشر 163 دولة من ضمنها 20 دولة عربية.²

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، 2005، ص 178.

² أسماء بن طراد، عابد شريط، آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 72-73، خريف 2015 - شتاء 2016، ص

ويتألف سلم تنقيط COFAS للمخاطر السياسية من 07 مراتب وهي:

جدول رقم 5: دليل مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

المراتب	التصنيفات	
A ₁	البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وإمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.	درجات الاستثمار A
A ₂	احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا أو بروز سجل المدفوعات دولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المضيفة ضمن A.	
A ₃	بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد يؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.	
A ₄	سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.	
B	يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثيرا أكبر على سجل السداد السيء أصلاً.	درجات المضاربة
C	قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية الشديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيء أصلاً.	
D	ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيء جداً أكثر سوءاً.	

المصدر: مسعي عبد الخليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 128-129.

ويستند هذا المؤشر على مجموعة من المؤشرات الفرعية وهي:¹

- تقييم العوامل السياسية؛
- مخاطر نقص العملة الصعبة؛
- قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية؛
- مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحبات رأسمالية ضخمة؛
- مخاطر الأزمات في القطاع المصرفي؛
- المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.

¹ أسماء بن طراد، عابد شريط، مرجع سبق ذكره، ص 207.

المطلب الثالث: ادارة الخطر السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر

تعدد الطرق في ادارة الخطر السياسي المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذه الطرق تخضع لطبيعة الاستثمار وحالة البلد المضيف، فالواقع العملي لهذه الطرق أثبت فعالية البعض منها ومحدودية البعض الآخر على ادارة هذا الخطر لاعتبارات منها: ارتفاع تكلفة التطبيق، ضغوطات الدولة المضيئة ... إلخ، من بينها ما يلي:¹

1. الضمانات والتأمينات

تكون من اقتراح المستثمرين الأجانب الذين يريدون الاستثمار في البلدان النامية، الأمر يتعلق غالباً بالتأمين والضمان لدى منظمات دولية مثل الوكالة متعددة الجنسيات لضمان الاستثمارات المسيرة من طرف البنك الدولي، بعض البلدان تقترح ضمانات عمومية للمستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار في بلدانهم.

2. الضمان القانوني والتنظيمي

يسمح للمستثمرين الأجانب بتجنب كل صراع يمكن أن يزعزع السير الحسن لنشاطهم، من خلال شفافية الإجراءات والقوانين المطبقة في العقود، كذكر:

— الإجراءات والاقتطاعات الجبائية؛

— الإعفاءات الجمركية الممنوحة؛

— الشروط الاقتصادية (ضمان الملكية، التموين، المنافسة ... إلخ).

3. الاتفاقيات ثنائية الجانب لحماية الاستثمارات

هي اتفاقيات بين الدول لحماية الاستثمارات، ويتعلق الأمر أيضاً بحل المشاكل التي يمكن أن تظهر، كما تنص على الحالة التي يتم فيها نزع الملكية من أجل المصلحة العامة.

4. التمويل المشترك

وهو تمويل الاستثمارات مع شركاء آخرين وخاصة رجال الأعمال المحليين، هذه المشاركة تعتبر ضماناً معنوياً وتشكل حماية ضد التعصب الوطني.

5. التموين السريع

يتعلق الأمر بالتموين عن طريق المموين المحليين، هذه الطريقة تجعل جزءاً من الاقتصاد الوطني معلقاً وتابعا لنشاط المستثمر الأجنبي، كل هذا يسمح للمؤسسة بأن تكون بمنأى عن تدخلات الحكومة.

6. استراتيجية السياسة الأخلاقية للشركة

طورت الشركات وخاصة الشركات متعددة الجنسيات مفهوم "شركة المواطن" بحيث يولي الاهتمام لمفهوم اخلاق التجارة فالشركة عليها ان تولي أهمية كبيرة للمسؤولية الاجتماعية بمعنى أن تساهم في رفاهية المجتمع.²

¹ عنزة برياش، مرجع سبق ذكره، ص ص 122-123.

² علي عباس: إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن، 2013، ص ص 259-260.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

يتضمن هذا المبحث بعض الدراسات السابقة التي عاجلت موضوع المخاطر السياسية أو خطر البلد وتأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا والمغرب العربي، ومجموعة من الدول الأخرى. بالإضافة إلى تقييم هذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

تطرت الكثير من الدراسات باللغة العربية إلى موضوع خطر البلد أو المخاطر السياسية وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمها:

أولاً: دراسة عنزة برباش بعنوان "أثر خطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي"¹.

تكمن أهمية الدراسة في اكتساب هذا الموضوع أهمية كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، كونه يلفت أنظار الجهات المعنية في الجزائر وباقي الدول المغاربية محل الدراسة، إلى جدوى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهميتها في تحقيق عملية النهوض بالاقتصاد، وأيضاً لقيام هذه الدراسة بتحليل واقع الاستثمار الأجنبي في عينة دول المغرب العربي وقياس مستوى خطر البلد فيها من خلال مجموعة من المؤشرات السياسية والاقتصادية والمالية وبيان إمكانية استضافة الاستثمار من خلال تسليط الضوء على الفرص المتاحة للاستثمار، ومناقشة الأطار التشريعي للاستثمار الأجنبي فيها.

كما تهدف هذه الدراسة للكشف عن متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة المغاربية بشكل عام وإلى الجزائر بشكل خاص، وكيفية تهيئة وإعداد مناخ استثماري ملائم يستقطب الشركات متعددة الجنسيات والكشف عن مؤشرات خطر البلد التي تعمل كمحددات لقرار الشركات متعددة الجنسيات عند اختيار بلد للاستثمار في، والكشف عن إمكانية استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة الدول المغاربية من خلال عرض الفرص المتاحة، فضلاً عن مناقشة التحديات التي تواجهها، لاسيما ما يتعلق بموضوع الاستقرار الأمني والسياسي.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تجسد الشركات متعددة الجنسيات نسبة معتبرة من الاستثمار الأجنبي المباشر متبعة في ذلك استراتيجيات استثمارية تهدف من خلالها لتعظيم أرباحها؛
- تعتبر الحكومة أو الكفاءة المؤسساتية للدولة من أهم العوامل اللازمة لتحسين المناخ الاستثماري والمؤسسي للبلد المضيف، والتي ينبغي التركيز عليها لجذب الاستثمارات؛
- يقترن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى انتهاج الحكومات لسياسة الاستهداف الانتقائي للشركات المستثمرة، فضلاً عن اعتمادها لسلم الأولويات في توجيه مسارها نحو القطاعات التي لا يتمكن الاستثمار المحلي فيها من إدارتها بشكل كفاء؛

¹ عنزة برباش، مرجع سبق ذكره.

- لخطر البلد أشكال متعددة بتعدد الاعوان الاقتصاديين، فيختلف تعرض المؤسسة المستثمرة للخطر عن ذلك الذي يتعرض له بنك مقرض أو مستثمر في سوق مالي؛
- هناك جملة استراتيجيات لتسيير خطر البلد المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر التي أثبتت فعاليتها على أرض الواقع، ومنها: إنشاء شركات دولية مختلطة، اعتماد ضمانات وتأمينات تسمح بتحويل الخطر إلى أجزاء.
- كما قدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات نذكر منها:
- العمل على تحسين تصنيف الدول المغاربية في المؤشرات الدولية خاصة منها المتعلقة بمستوى خطر البلد لن قرار الاستثمار للمستثمرين الأجانب كما مر معنا خلال الدراسة يتأثر بتصنيف خطر البلد للبلدان المراد الاستثمار فيها؛
- العمل على مكافحة الفساد والقضاء على البيروقراطية والتعقيد المرافق لمختلف الإجراءات؛
- ضرورة مواصلة اصلاح نظام العدالة وعصرنته، والتعجيل بوضع الآليات التطبيقية للقوانين المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد؛
- إن تحقيق التنمية الاقتصادية محكوم بمدى توافر الإرادة السياسية التي لديها الرغبة في اجراء الإصلاحات الاقتصادية، وبدون توافر هذا العامل فإن التنمية الاقتصادية سوف يكون مصيرها الإخفاق؛
- الإصلاح الضريبي ومحاربة التهرب والغش الضريبي، ووضع هندسة ضريبية ملائمة لتطوير الاستثمار وتخدم الأهداف التنموية للاقتصاديات الوطنية.

ثانيا: دراسة خيرة خيالي بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية"¹.

- تكمن أهمية هذه الدراسة في أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دور كبير في المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي بالدول النامية التي تعاني من نقص في تمويل استثماراتها المحلية وانخفاض معدلات الادخار، ومن بينها الجزائر.
- كما تهدف هذه الدراسة إلى ابراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية، وتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومحاولة تفسير العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي بالجزائر.
- حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:
- يعتبر مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من المفاهيم التي يصعب تحديد مفهوم لها، الأمر الذي أدى إلى اجتهادات متنوعة من طرف الباحثين الاقتصاديين والهيئات والمنظمات الدولية، حيث تعددت النظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمار بحسب الزاوية التي ينظر منها إليه، فهناك زاوية نظر قائمة على هيكل وظروف السوق، وزاوية قائمة على المنظمة والحماية؛
 - تعدد الآراء حول تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي فالنظرية الكلاسيكية تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن من سد الفجوة بين الادخار خاصة في الدول النامية؛

¹ خيرة خيالي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015.

— رغم ضآلة حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، إلا أن أهميتها كبيرة خاصة فيما يتعلق بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت بالدول النامية، وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي بهاته الدول.

كما قدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات نذكر منها:

— إعادة النظر في الحوافز الموجهة إلى المستثمر الأجنبي بتوجيه الحوافز الضريبية إلى القطاعات التي تتمتع بمزايا تنافسية تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي؛

— توسيع مهام الهيئة المكلفة بالاستثمار لتوفير كل المعلومات التي تمم المستثمر المحلي أو الأجنبي وتسهيل الوصول إليها؛
— القضاء على البيروقراطية وتوفير الشفافية في المعلومات، تطوير الأسواق المالية وعصرنة عمل البنوك بما يتلاءم ومتطلبات المستثمرين؛

— الاستفادة من تجارب بعض الدول النامية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: دراسة كريمة فرحي بعنوان "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية"¹.

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل العوامل المحددة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، والاستفادة من تجارب كل من الصين وتركيا ومصر في قدرتها على تكيف وتطوير سياستها وبرامجها وهياكلها الاقتصادية، حتى أصبحت من المواقع الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر ليساهم في عملية التنمية الاقتصادية.

كما تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره الاقتصادي على البلدان النامية، وتحليل مختلف العناصر المحددة لتدفق واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى كل من الصين وتركيا، مصر والجزائر، وتحديد سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف الدول محل المقارنة، وكذا محاولة معرفة مدى مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول محل المقارنة ومدى تأثيرها بالحوافز التي تقدمها هذه الدول للمستثمر الأجنبي.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

— توضح لنا النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر أن الشركات تقوم به من أجل المحافظة على المميزات الاحتكارية أو التنافسية الخاصة من خلال تحقيق استراتيجياتها المتمثلة في حماية مصالحها وغزو الأسواق الخارجية واستغلال ما تقدمه حكوماتها من إمكانيات وما تمنه الدول المضيفة من فرص استثمارية؛

— يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بعوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي والتقلبات الاجتماعية التي تنتشر في هذه الدول؛
— أصبحت الدول النامية في وضع تنافسي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إدراكا منها لحقيقة أنه يساهم في التنمية الاقتصادية.

كما قدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات نذكر منها:

¹ كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين وتركيا مصر الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2013.

- تحفيز الشركات أو المؤسسات أو الأفراد للاستثمار عن طريق الميزة التنافسية وتوفير المناطق الحرة وغيرها من الميزات، لذلك لا بد من الحرص على توفير أحد هذه المميزات في أي اقتصاد حتى تكون عاملا جاذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
 - ضرورة قيام الحكومة بالمزيد من الإجراءات التسويقية والدعائية في داخل القُطر وخارجه بهدف التعريف بمناخها الاستثماري والمزايا المتوفرة من أجل زيادة القدرة التنافسية للبلد؛
- إعادة النظر في تشريعات الاستثمار بغرض تطويرها على ضوء التجارب العلمية.

رابعا: دراسة وهيبه بن داودية بعنوان "واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا"¹.

تكمن أهمية الدراسة في أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور مأمول في إنجاح سياسة الخصخصة، وتنشيط سوق رأس المال وتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة لإنجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي، واللاحق بركب التطورات الدولية. كما ان لها آثار عامة على النمو والرفاهية، فمن جهة يمكن أن يمول الاستثمار المحلي ويساعد الاقتصاديات على التكيف مع الهزات والمستجدات من الناحية الاقتصادية، ومن جهة أخرى يعتبر مصدرا جديدا لرأس المال، ويعتبر وسيلة أكثر أمنا للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الثابتة، ويمكن من الحصول على التكنولوجيات المتقدمة، ويعمل على فتح أسواق جديدة للتصدير، ويعتبر موضوع البحث من الناحية النظرية من أهم الموضوعات التي تناولتها الدراسات المالية الاقتصادية المعاصرة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة شمال افريقيا، من خلال تحليل اتجاهات هذه التدفقات في العالم، وتحديد نصيب دول شمال افريقيا من هذه التدفقات بعد الإشارة لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في المنطقة، إضافة إلى دراسة بعض المكونات البارزة لمناخ الاستثمار في الدول سالفة الذكر، والتطرق لأهم الحوافز الممنوحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل وضع دول شمال افريقيا ضمن المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار وهدفت إلى تحديد السبل التي تزيد من نصيب تدفقات الاستثمارات المتوجهة لدول شمال افريقيا.

حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من اهم محددات النمو الاقتصادي، حيث يلعب دورا بارزا في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومي وزيادة معدلات التشغيل؛
- يحقق الاستثمار منافع عديدة للدول المضيفة، من بينها تنمية الصادرات، خلق فرص عمل، توفير التمويل للتنمية، نقل التقنية؛
- يعد نصيب دول شمال افريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر المنساب ضعيفا ومحدودا بالنظر إلى للإمكانات الكبرى التي تتمتع بها المنطقة لجذب الاستثمار من الخارج؛

¹ وهيبه بن داودية، مرجع سبق ذكره.

- يمكن القول أن دول شمال افريقيا لها في الوقت الحاضر قوانين استثمار مشجعة وحوافز ضريبية ومالية وحوافز تشجع أيضا قيام المشاريع الاستثمارية، كما تكفل جميع هذه الدول ضمانات لتشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية من مخالب بعض الممارسات في الإدارة الحكومية؛
- تتمثل سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كان بينيا أو اجنبيا في محورين يرتبط ارتباطا وثيقا بإرادة دول الاتحاد الافريقي، بحيث يتمثل المحور الأول في تحسين المحددات الاقتصادية الكلية، أما المحور الثاني فيتمثل في انشاء مؤسسة تعمل في إطار الاتحاد الافريقي لتشجيع وتسهيل انسياب الاستثمارات الأجنبية نحو شمال افريقيا. كما قدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات نذكر منها:
- ضرورة تسريع وتعميق الإصلاحات الهيكلية في دول شمال افريقيا والعمل على تحسين مناخها الاستثماري في إطار من التنسيق والتعاون بينهما؛
- خلق بنك أعمال مشترك لدول شمال افريقيا بحيث من المتوقع أن يلعب دورا فعالا في دعمهم علاقات التعاون والتكامل في بعض القطاعات.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

تطرق الكثير من الدراسات باللغة الأجنبية إلى موضوع خطر البلد أو المخاطر السياسية وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمها:

أولا: دراسة **Amchor, J.R and Mshelia James Bouba** بعنوان:

"Political risk assessment and multinational corporations in emerging markets".¹

تكمن أهمية الدراسة في تقييم المخاطر السياسية في الشركات متعددة الجنسيات، وأثر المخاطر السياسية على جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما هدف الدراسة إلى التحقيق في تقنيات تقييم المخاطر وتقنيات التقييم المستخدمة من قبل الشركات متعددة الجنسيات في الأسواق الناشئة.

حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود المخاطر السياسية لا يمنع الاستثمار إذا كانت المخاطر المالية والاقتصادية منخفضة؛
- وجود عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على الشركات بخلاف المخاطر السياسية؛
- أساليب أو تقنيات التقييم المسبق لتقييم المخاطر السياسية مفيدة.

¹ Amchor, J.R, Mshelia James Buta, **political risk assessment and multinational firms in on Emerging Market**, Academy of Management, Irland, 31 decembre 2016.

ثانيا: دراسة Reinhard Cate and Sunny Wong بعنوان:

"Investment losses in the war: the global impacts of armed conflict on foreign direct investment flows".¹

تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية وآثاره الاجتماعية، وتأثير اندلاع نزاع في البلد المضيف، إضافة إلى أهمية الموضوع على الصعيد العالمي في الوقت الراهن. كما تهدف الدراسة إلى اختبار ما إذا كانت هناك علاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصراعات والنزاعات في البلد المضيف، ودراسة تأثير النزاع المسلح على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تسعى إلى توفير رؤية على تأثير الصراع خارج الحدود على قرارات المستثمرين والشركات خارج البلاد والتعرف على حسائر الهياكل الأساسية المرتبطة بالحرب. حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- يؤثر النزاع بدرجة كبيرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- يؤدي حدوث النزاع إلى انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الصراعات الصغيرة ليس لها تأثير يذكر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: دراسة Thabo Koboekae بعنوان:

"The impact of political risk decision of FDI and multinational companies in the States of South Africa".²

تكمن أهمية الدراسة في أهمية تقييم البيئة السياسية الشاملة، وأهمية العلاقة بين السياسة والاقتصاد وبالتالي لا يمكن الفصل بين السياسة والاقتصاد. كما تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر المخاطر السياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر وقرارات الاستثمارات التي تتخذها الشركات متعددة الجنسيات في دول جنوب افريقيا، والسعي لفهم عملية صنع القرار في هذه الشركات عندما تسعى إلى الاستثمار في بلد محفوف بالمخاطر السياسية. حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- المخاطر السياسية لها تأثير كبير على عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في دول جنوب افريقيا؛

¹ Reinhard Cate ,Sunny Wong, the investment casualties of war: global impacts of Armed conflict on foreign direct investment inflows economic, university of San Francisco, USA, 2016.

² Thabo Koboekae, the impact of political risk on foreign direct investisement decisions by south African multinational corporations, master of business administration, published, science business, cardon institute, university of Pretoria, south African, 2012.

— إن اجراء تقييم للبيئة السياسية بالغ الأهمية وإشراك الحكومة وأصحاب المصلحة للتقليل من المخاطر السياسية التي تواجه الشركات متعددة الجنسيات.

كما تهدف هذه الدراسة إلى شرح العلاقة بين مخاطر البلد وقدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتحقيق فيما إذا كان الاقتصاد المؤسسي الجديد مهم في قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

— انخفاض مستويات المخاطر الاقتصادية والمالية له أثر إيجابي ولكنه غير مهم على الاستثمار الأجنبي المباشر؛

المطلب الثالث: تقييم الدراسات السابقة

يهدف هذا المطلب إلى تقييم الدراسات التي تم ذكرها في المطلب السابق ومقارنتها بالدراسة الحالية وفق مجموعة من العناصر المختارة والمتمثلة في فترة كل دراسة وعينة الدول المطبق عليها، وتحديد المتغيرات التابعة والمستقلة، وذكر المنهج المتبع والأدوات المستخدمة، إضافة إلى النتائج المتوصل إليها من كل دراسة، وتميزت هذه الدراسة عن غيرها في أنها تدرس فترة كانت فيها بعض دول شمال افريقيا تعاني من مشاكل سياسية وأمنية وهي فترة حديثة، وأيضاً دراستها للجانب السياسي وتأثيره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى مميزات أخرى التي سيتم عرضها في الجدول التالي:

جدول رقم 6: تقييم الدراسات السابقة

الدراسة الحالية	دراسة Thabo Kaboekae	دراسة Reinhard Cate and Sunny Wong	دراسة Amchor, J.R and Mshelia James Bouba	دراسة وهيبة بن داودية	دراسة كريمة فرحي	دراسة خيرة خيالي	دراسة عنتره برياش	الدراسات المتغيرات
(2016-2005) دول شمال افريقيا	دول جنوب افريقيا	الأسواق الناشئة	(2015-2011) الدول النامية	(2004-1995) دول شمال افريقيا	(2010-1993) الصين، تركيا مصر والجزائر	(2012-2000) الدول النامية	(2012-1990) دول المغرب العربي	الفترة والمكان
- المخاطر السياسية - الاستثمار الأجنبي المباشر	- المخاطر السياسية - قرار الاستثمار - الشركات متعددة الجنسيات	- النزاع المسلح - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	- المخاطر السياسية - الشركات متعددة الجنسيات	- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	- الاستثمار الأجنبي المباشر	- الاستثمار الأجنبي المباشر - النمو الاقتصادي	- خطر البلد - تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	متغيرات الدراسة
- المنهج التحليلي - الاحصائيات، التقارير واعتمدنا على برنامج Excel	- منهجية البحث النوعي مع تصميم استكشافي لجمع البيانات	- طريقة المربعات الصغرى	- تقنيات PRA	- المنهج الاستقرائي - أدوات الإحصاء الوصفي	- منهج المقارنة - الاحصائيات والتقارير	- المنهج التحليلي - برنامج Excel	- المنهج الاستقرائي - نموذج بيانات البانل	منهج وأدوات الدراسة
المخاطر السياسية لها تأثير سلبي على قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	المخاطر السياسية لها تأثير كبير على قرار الاستثمار في دول جنوب افريقيا	يؤثر النزاع المسلح بدرجة كبيرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	وجود عوامل أخرى تؤثر على الشركات متعددة الجنسيات بخلاف المخاطر السياسية	نصيب دول شمال افريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف ومحدود	الاستثمار الأجنبي المباشر لديه أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية	الاستثمار الأجنبي المباشر له دور كبير في دعم النمو الاقتصادي	خطر البلد يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	النتائج

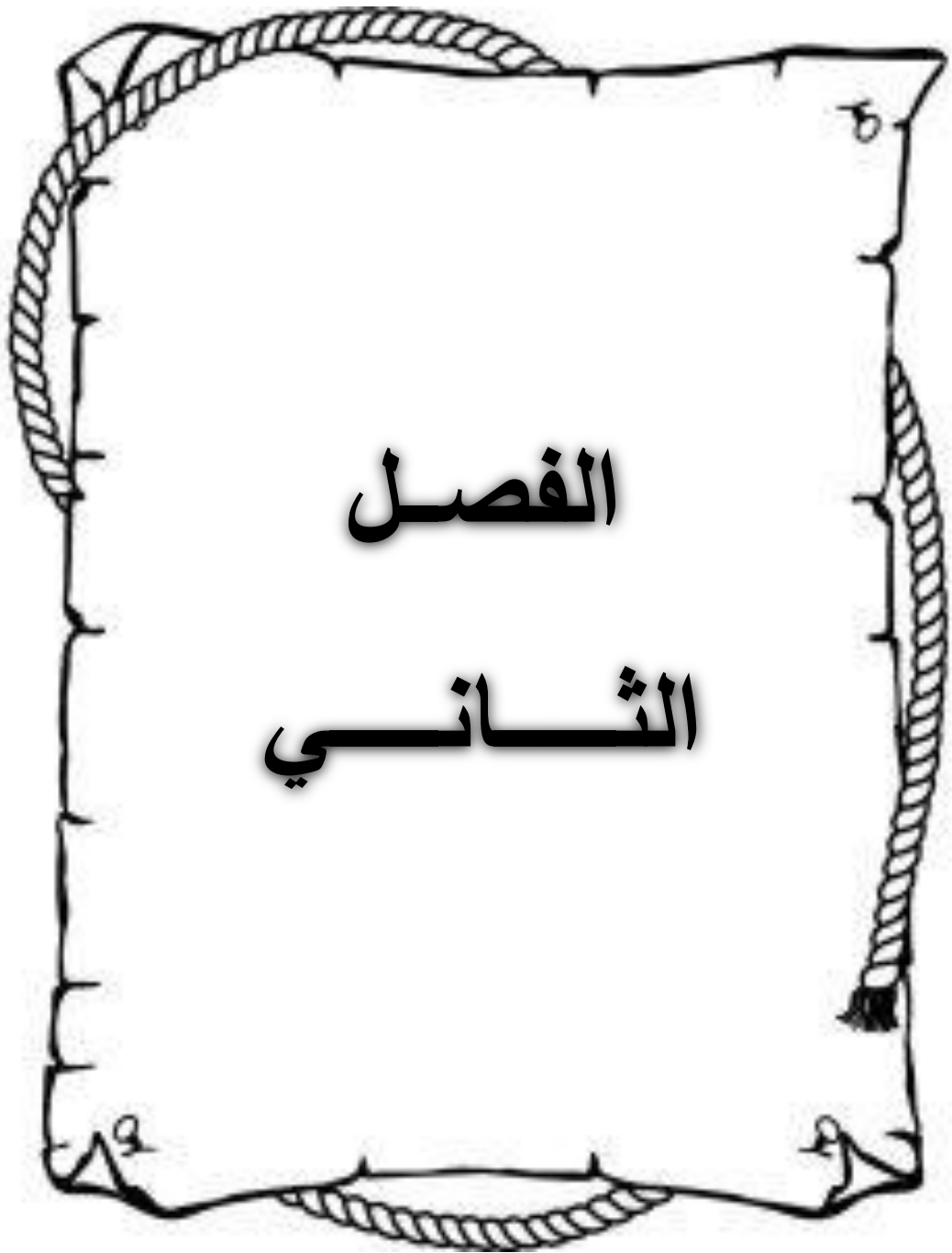
المصدر: من إعداد الطلبة.

خلاصة الفصل الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية جديدة بالدراسة ذلك لأهميته التمويلية للدول، خاصة الدول النامية منها. فمن خلال هذا الفصل تم التطرق الى الأدبيات النظرية للدراسة كمبحث أول، حيث تضمن مفاهيم كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والمخاطر السياسية التي يواجهها، وتبين من خلال خصائص ودوافع الاستثمار أن الدول المضيفة تسعى الى عمليات التنمية الاقتصادية أما بالنسبة للمستثمر الأجنبي فيسعى الى تحقيق الأرباح وتعظيمها وإيجاد منافذ لاستخدام الموارد المالية الفائضة. كما تسعى الدول الى اضعاء الاستقرار الأمني والسياسي وتحسين كل من مناخها الاستثماري ومستوى أداء اقتصادياتها وتبين من خلال الإطار العام لتحليل طبيعة المخاطر السياسية ومؤشرات المخاطر السياسية أن الدول تسعى الى التقليل من المخاطر السياسية وتحسين تصنيفاتها ضمن المؤشرات الدولية قصد جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعالجت الكثير من الدول هذه المشاكل عن طريق طرق ادارة الخطر السياسي من ضمانات وتأمينات والاتفاقيات ثنائية الجانب... الخ.

وتم التطرق في المبحث الثاني الى الأدبيات التطبيقية التي تناولت مجموعة من الدراسات السابقة المعالجة لمواضيع مشابهة لموضوعنا، ثم تقييم هذه الدراسات ومقارنتها بالدراسة الحالية.

لتدعيم دراستنا اخترنا مجموعة دول شمال افريقيا، وذلك بغرض معالجة الاشكالية المطروحة واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.



الفصل
الثاني

تمهيد الفصل الثاني

تسعى دول شمال افريقيا الى تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتحديد واضعي السياسة الاقتصادية في هذه الدول، وذلك لما يلعبه من دور في تمويل الفجوة بين الاستثمار والمدخرات المحلية، ولتسهيل هذه العملية يجب تهيئة مناخ ملائم يتناسب مع متطلبات هذه الاستثمارات، وخاصة في ظل الظروف التي مرت بها بعض هذه الدول في السنوات الأخيرة من مشاكل سياسية وأمنية والذي يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يهدف هذا الفصل الى التعرف على مناخ الاستثمار في دول شمال افريقيا والجهود المبذولة لتحسينه، ودراسة وضعيتها في

بعض مؤشرات المخاطر السياسية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار، حيث تم تقسيم هذا الفصل الى محثين هما:

المبحث الأول: عرض منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: عرض منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة

يتضمن هذا المبحث توضيح الطريقة المتبعة في الدراسة الكلية التي قمنا بها، وتحديد الأدوات المستخدمة فيها، وكذا عينة ومتغيرات الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة أو عدم الفرضيات المطروحة قمنا بالدراسة الكلية وذلك من أجل اسقاط الجانب النظري على دول شمال إفريقيا.

أولاً: عينة الدراسة

تمثل عينة الدراسة في مجموعة دول شمال إفريقيا وهي الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، السودان، مصر. وقد استثنينا الصحراء الغربية وموريتانيا لغياب احصائيات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك غياب تصنيفاتها ضمن المؤشرات المختارة لهذه الدراسة. وتم اختيار هذه العينة لأنها من مجموعة الدول النامية والتي أردنا دراستها ومعرفة قدرة هذه الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى أن الأوضاع السياسية لبعض هذه الدول كانت غير مستقرة في فترات معينة حيث واجهت مشاكل سياسية وعدم الاستقرار الأمني مثل مصر، تونس، ليبيا، السودان عكس الجزائر والمغرب اللتان تميزتا بالاستقرار السياسي والأمني.

ثانياً: طبيعة متغيرات الدراسة

- **المخاطر السياسية:** تعتبر المخاطر السياسية متغير مستقل، وتطرقنا لها بإيجاز في الجانب النظري وسنحاول دراسة تأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عينة الدراسة.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر متغير تابع، وسنحاول من خلال الدراسة معرفة مدى تأثيره بالمتغير المستقل.

المطلب الثاني: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة

إن اختيار الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الكلية لها دور هام في طريقة عرض المعلومات ودراستها وتحليلها ويعطي قيمة علمية لها، فمن خلاله يتسنى للباحث إثبات أو نفي الفرضيات، وكذا استنتاج نتائج نهائية للبحث.

لقد اعتمدنا في جمع المعطيات على مصدرين أساسيين هما:

- **مصادر ثانوية:** حيث تم معالجة الإطار العام للدراسة (الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة) من خلال الاعتماد على مصادر ثانوية والتي تتمثل في: الكتب، المجلات، الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، مختلف المواقع الرسمية على الانترنت، الجرائد الرسمية.
- **مصادر أولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، تم الاعتماد على جمع المعطيات الأولية من خلال الجداول الإحصائية والتقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتقان الصادرات والمواقع الرسمية للجهات الرسمية المصدرة

للمؤشرات المختارة، وتم الاعتماد على برنامج "Microsoft Office Excel" من أجل تمثيل العلاقة القائمة بين المتغيرين التابع والمستقل وتم من خلاله رسم الجداول وتمثيل مختلف الاشكال البيانية التي لها دور كبير في التحليل.

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج المتوصل إليها

يلخص لنا هذا المبحث الدراسة التطبيقية للدراسة من خلال ثلاث مطالب حيث تضمن المطلب الأول مناخ الاستثمار في دول شمال إفريقيا المدروسة والمطلب الثاني على عرض وتحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للدول المختارة، والمطلب الثالث على عرض وتحليل تأثير تصنيف المخاطر السياسية على تدفقات الاستثمارات الوافدة من خلال مؤشرات المخاطر السياسية.

المطلب الأول: مناخ الاستثمار في دول شمال إفريقيا

يتضمن هذا المطلب تعريف مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وتصنيف دول شمال إفريقيا ضمن هذا المؤشر في سنتي 2008 و2014، بالإضافة الى مجموعة من الاصلاحات التي قامت بها هذه الدول لتحسين بيئة الأعمال.

أولاً: تعريف مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

هو مؤشر يصدر عن البنك الدولي، يبحث في اقتصاديات 190 دولة حول العالم، وينظر في مجالات التقدم أو التراجع في بيئة ومناخ الاستثمار الخاص بالدول، وتضمن عدة بنود تشكل مجالات أنشطة الأعمال، ثم يصنفها وفق قدرتها على توفير بيئة أعمال مناسبة للمشاريع الجديدة القائمة حول العالم، ويضم المؤشر 10 مؤشرات فرعية من حياة الأعمال التجارية.¹ والجدول التالي يبين المؤشرات وشرح مبسط لكل منها:

جدول رقم 7: المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

المؤشر	شرحه
بدء النشاط التجاري	يتضمن جميع الاجراءات المطلوبة رسميا من رواد الأعمال أو المطبقة عمليا لبدء نشاط صناعي أو تجاري وتشغيلها، بالإضافة الى الوقت والتكلفة اللازمين والحد الأدنى من رأس المال المدفوع.
استخراج تراخيص البناء	يحتوي جميع الاجراءات المطلوبة من منشأة أعمال في قطاع البناء لتشييد منشأة وتوصيل المياه والصرف الصحي لها، مع حساب الوقت والتكلفة اللازمين لاستكمال كل اجراء.
الحصول على الكهرباء	يشمل جميع الاجراءات المطلوبة من منشأة الأعمال لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة لها، وتشمل هذه الاجراءات تقديم الطلبات الى مؤسسات الكهرباء والتوقيع على عقود معها بالإضافة الى أعمال التوصيل الخارجية.
تسجيل الملكية	يهتم بالتسلسل الكامل للاجراءات الضرورية عند قيام منشأة أعمال بشراء عقار من منشأة أعمال أخرى، ومن ثم نقل سند الملكية الى المشتري لتوسيع انشطة اعماله، او بيعه الى منشأة أعمال اخرى.

¹ أمل عبد الحميد، مني عبد القادر، ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2017، مجلة دراسات دورية، مصر، عدد 07، مارس 2017، ص 3-5.

الفصل الثاني: تحليل أثر تصنيف المخاطر السياسية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال افريقيا

الحصول على الائتمان	يقيس الحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين فيما يتعلق بالمعاملات المشمولة بضمانات.
حماية المستثمرين الأقلية	يقيس قوة حماية المستثمرين الأقلية في حالة تضارب المصالح.
دفع الضرائب	يسجل الضرائب والاشتراكات الاجبارية التي على شركة متوسطة الحجم المدفوعة أو المستقطعة في سنة ما، وكذلك الاجراءات التي تمثل عبئا اداريا في دفع الضرائب والاشتراكات.
التجارة عبر الحدود	يسجل الوقت والتكلفة المرتبطين بالعمليات اللوجيستية الخاصة بتصدير واستيراد السلع والبضائع.
انفاذ العقود	يحسب الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري في محكمة الدرجة الأولى المحلية.
تسوية حالات الاعسار	يدرس الوقت والتكلفة والنتائج المطبقة باجراءات دعاوى اشهار الافلاس التي تكون المؤسسات المحلية طرفا فيها، بالإضافة الى قياس صلاية الاطار القانوني الساري على اجراءات التصفية واعادة التنظيم.

المصدر: نفس المرجع السابق

والجدول التالي يمثل تصنيف دول شمال افريقيا ضمن مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنتي 2008 و2014:
جدول رقم 8: تصنيف دول شمال افريقيا ضمن مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنتي 2008 و2014

الدولة	التصنيف سنة 2008	التصنيف سنة 2014
الجزائر	125	153
المغرب	129	87
تونس	88	51
ليبيا	-	187
مصر	126	128
السودان	143	149

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2008.

البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2014.

بالنسبة لسنة 2008 احتلت تونس المرتبة الأولى بين دول شمال افريقيا تليها الجزائر ومصر والمغرب والسودان على التوالي مع غياب تصنيف ليبيا في هذه السنة، أما بالنسبة لسنة 2014 حافظت تونس على ترتيبها بين دول شمال افريقيا، تليها المغرب ومصر والسودان والجزائر وليبيا على التوالي.

كما نلاحظ تحسن تصنيف كل من تونس والمغرب ضمن المؤشر بين سنتي 2008 و2014 وهذا دليل على اجتهادهما لتحسين مناخ الاستثمار، وتراجع تصنيف كل من الجزائر ومصر والسودان رغم الجهود المبذولة.

ثانيا: اصلاحات دول شمال افريقيا لتحسين بيئة الأعمال

1. اصلاحات الجزائر

تمثل اصلاحات الجزائر في ما يلي:¹

أ. اصلاحات 2008:

- التجارة عبر الحدود: جعلت الجزائر التجارة عبر الحدود أكثر صعوبة من خلال زيادة عدد عمليات التفتيش التي نفذت.
- ب. اصلاحات 2010:

- التعامل مع تصاريح البناء: عززت الجزائر عملية السماح بالبناء من خلال إدخال لوائح جديدة تهدف إلى تحسين إدارة العملية وضمان إنجاز مشاريع البناء بشكل آمن وفي الوقت المناسب.
- تسجيل الملكية: جعلت الجزائر تسجيل الملكية أسهل وأقل تكلفة من خلال تخفيض رسوم التوثيق والقضاء على ضريبة أرباح رأس المال.
- دفع الضرائب: دفعت الجزائر ضرائب أقل بالنسبة للشركات من خلال تخفيض معدل ضريبة دخل الشركات على السياحة والبناء والأشغال العامة وإنتاج السلع.
- إنفاذ العقود: عملت الجزائر على تحسين تطبيق العقود من خلال إدخال قانون جديد للإجراءات المدنية يقلل من الخطوات والوقت المطلوب وعن طريق حوسبة المحاكم بشكل كامل، بما في ذلك إنشاء نظام إلكتروني لإدارة القضايا.

ج. اصلاحات 2012:

- الحصول على الائتمان: حسنت الجزائر نظام معلوماتها الائتمانية من خلال ضمان حق المقترضين بموجب القانون في فحص بياناتهم الشخصية.

د. اصلاحات 2013:

- الحصول على الائتمان: الجزائر حسنت الوصول إلى المعلومات الائتمانية عن طريق إلغاء الحد الأدنى للقروض التي ستدرج في قاعدة البيانات.

هـ. اصلاحات 2015:

- التجارة عبر الحدود: جعلت الجزائر التجارة عبر الحدود أسهل من خلال تحديث البنية التحتية في ميناء الجزائر.

و. اصلاحات 2016:

- بدء نشاط تجاري: جعلت الجزائر بدء النشاط التجاري أسهل من خلال إلغاء شرط الحصول على السجلات الجنائية للمدراء.
- التعامل مع تصاريح البناء: جعلت الجزائر التعامل مع تصاريح البناء أسهل من خلال إلغاء المتطلبات القانونية لتوفير نسخة مصدقة من سند الملكية عند التقدم بطلب للحصول على رخصة بناء.

2. اصلاحات تونس

تمثل اصلاحات تونس فيما يلي:²

¹ إصلاحات الأعمال في الجزائر، البنك الدولي:

<http://www.doingbusiness.org/Reforms/Overview/Economy/algeria>, seen: 05/05/2018 at 22:10.

² إصلاحات الأعمال في تونس، البنك الدولي:

أ. اصلاحات 2008:

- تسجيل الملكية: قامت تونس بتخفيض الوقت اللازم لتسجيل الملكية عن طريق حوسبة ملفات تسجيل الملكية.
- الحصول على الائتمان: ألغى سجل الائتمان العام التونسي الحد الأدنى للقروض المدرجة في قاعدة بياناته، مما أدى إلى تحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية.
- دفع الضرائب: قامت تونس بدفع ضرائب أقل بالنسبة للشركات من خلال تخفيض معدل ضريبة دخل الشركات.

ب. اصلاحات 2009:

- بدء النشاط التجاري: جعلت تونس من بدء الأعمال التجارية أسهل من خلال إلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المدفوع.
- الحصول على الائتمان: حسنت تونس الوصول إلى المعلومات الائتمانية من خلال البدء في جمع وتوزيع معلومات ائتمانية أكثر تفصيلاً من البنوك (بما في ذلك المعلومات الإيجابية والسلبية) وضمان حق الأفراد والشركات من خلال القانون في فحص بيانات الائتمان الخاصة بهم في جميع مكاتب البنوك المركزية.
- حماية المستثمرين الأقلية: قامت تونس بتعزيز حماية المستثمرين من خلال السماح للمستثمرين من الأقليات بطلب إلغاء معاملات الأطراف ذات الصلة التي تضر الشركة.
- دفع الضرائب: سهلت تونس دفع الضرائب للشركات من خلال تقديم خيار التليلية، حيث تقوم الشركات بإتمام إقرار الضرائب على الإنترنت مع دفع الضرائب في مكتب الضرائب.
- التجارة عبر الحدود: تونس زادت من الوقت للاستيراد من خلال إدخال شرط للشحن التي تصل إلى الميناء لتكون مصحوبة بوحدة من مصلحة الجمارك.

ج. اصلاحات 2010:

- حماية المستثمرين من الأقليات: قامت تونس بتعزيز حماية المستثمرين من خلال تعزيز شروط الموافقة والإفصاح الخاصة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.
- دفع الضرائب: دفعت تونس ضرائب أكثر تكلفة للشركات من خلال زيادة معدل مساهمة الضمان الاجتماعي لأرباب العمل.
- التجارة عبر الحدود: قامت تونس بتقليص الوقت اللازم للتداول عبر الحدود من خلال تمكين المتداولين من إرسال معظم المستندات المطلوبة إلكترونياً لتخليص البضائع من خلال نظام النافذة الواحدة على الرغم من أنه يجب على التجار إحضار النسخ الأصلية إلى الجمارك للتحقق منها.

د. اصلاحات 2011:

- دفع الضرائب: قدمت تونس استخدام النظم الإلكترونية لدفع ضريبة الدخل على الشركات وضريبة القيمة المضافة.
- التجارة عبر الحدود: قامت تونس بتطوير نظام تبادل البيانات الإلكتروني الخاص بالواردات والصادرات، مما أدى إلى تسريع تجميع وثائق الاستيراد.

هـ. اصلاحات 2014:

- بدء النشاط التجاري: جعلت تونس من بدء العمل أكثر صعوبة من خلال زيادة تكلفة تسجيل الشركة.

و. اصلاحات 2015:

- دفع الضرائب: قامت تونس بدفع ضرائب أقل بالنسبة للشركات من خلال تخفيض معدل ضريبة دخل الشركات. التجارة عبر الحدود: أصبحت التجارة عبر الحدود أكثر صعوبة في تونس بسبب تدهور البنية التحتية للموانئ (على سبيل المثال في معدات التحميل والتفريغ)، وعدم كفاية المساحة الطرفية.

ز. اصلاحات 2016:

- دفع الضرائب: قامت تونس بدفع ضرائب أقل بالنسبة للشركات من خلال تخفيض معدل ضريبة دخل الشركات.
- التجارة عبر الحدود: خفضت تونس وقت الامتثال للحدود لكل من التصدير والاستيراد من خلال تحسين شركاتها المعنية بالموانئ المملوكة للدولة والاستثمار في البنية التحتية للموانئ في ميناء رادس.

3. اصلاحات المغرب

تتمثل اصلاحات المغرب فيما يلي:¹

أ. اصلاحات 2008:

- التعامل مع تصاريح البناء: جعل المغرب التعامل مع تصاريح البناء أسهل من خلال إدخال متجر شامل، مما قلل الوقت اللازم لتطبيقات التصاريح.
- تسجيل الملكية: جعل المغرب تسجيل الملكية أكثر تعقيدا من خلال تنفيذ مطلب للتحقق من عدة وكالات ضريبية - بدلا من واحدة - للحصول على شهادة براءة الذمة.
- التجارة عبر الحدود: جعل المغرب التجارة عبر الحدود أسهل من خلال إدخال نظام تفتيش قائم على المخاطر.

ب. اصلاحات 2009:

- الحصول على الائتمان: حسّن المغرب الوصول إلى المعلومات الائتمانية من خلال ضمان حق المقترضين في فحص بياناتهم الخاصة في سجل الائتمان العام.
- دفع الضرائب: قام المغرب بدفع ضرائب أقل بالنسبة للشركات من خلال خفض معدل ضريبة دخل الشركات، مع إعفاء المكاسب التي تحققت من بيع بعض المباني من ضريبة الأرباح الرأسمالية وإلغاء رسوم واجب التسجيل الثابت على الأفعال، على الرغم من أنها زادت أيضًا من معدلات الضرائب على عقود التأمين.
- التجارة عبر الحدود: خفض المغرب الوقت المستغرق في التصدير والاستيراد عن طريق إلغاء بطاقة تعريف الحاويات.

ج. اصلاحات 2010:

- الحصول على الائتمان: المغرب حسّن الوصول إلى المعلومات الائتمانية من خلال مكتب ائتمان خاص جديد بدأ العمليات.

¹ إصلاحات الأعمال في المغرب، البنك الدولي:

<http://www.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/morocco>, seen: 05/05/2018 at 22:20.

د. اصلاحات 2011:

- حماية المستثمرين الأقلية: قام المغرب بتعزيز حماية المستثمرين من خلال المطالبة بمزيد من الإفصاح في التقارير السنوية للشركات.

هـ. اصلاحات 2012:

- التعامل مع تصاريح البناء: جعل المغرب التعامل مع تصاريح البناء أسهل من خلال فتح متجر واحد.
- حماية المستثمرين الأقلية: قام المغرب بتعزيز حماية المستثمرين من خلال السماح لأصحاب الحصص الأقلية بالحصول على أي وثيقة غير سرية خلال المحاكمة.
- دفع الضرائب: خفف المغرب العبء الإداري المتمثل في دفع الضرائب للشركات من خلال تعزيز الإيداع الإلكتروني ودفع ضريبة الدخل على الشركات وضريبة القيمة المضافة.

و. اصلاحات 2013:

- بدء النشاط التجاري: جعل المغرب بدء العمل أسهل من خلال إلغاء الحد الأدنى من متطلبات رأس المال للشركات ذات المسؤولية المحدودة.
- تسجيل الملكية: جعل المغرب تسجيل الملكية أكثر تكلفة من خلال زيادة رسوم تسجيل الملكية.

ز. اصلاحات 2014:

- بدء النشاط التجاري: جعل المغرب بدء العمل أسهل من خلال تقليل رسوم تسجيل الشركة.
- تسجيل الملكية: جعل المغرب نقل الملكية أسهل عن طريق تقليل الوقت اللازم لتسجيل سند التحويل في مصلحة الضرائب.
- دفع الضرائب: جعل المغرب دفع الضرائب أسهل للشركات من خلال زيادة استخدام نظام الإيداع الإلكتروني والدفع لمساهمات الضمان الاجتماعي.

ح. اصلاحات 2015:

- التجارة عبر الحدود: جعل المغرب التداول عبر الحدود أسهل من خلال تقليل عدد مستندات التصدير المطلوبة.

ط. اصلاحات 2016:

- بدء النشاط التجاري: جعل المغرب بدء العمل أسهل من خلال إلغاء الحاجة إلى تقديم إعلان تأسيس الشركات مع وزارة العمل.
- التعامل مع تصاريح البناء: جعل التعامل مع تصاريح البناء في المغرب أكثر صعوبة من خلال مطالبة المماريين بتقديم طلب ترخيص البناء عبر الإنترنت، إلى جانب الوثائق الداعمة، ومتابعة تقديم نسخة مطبوعة. من ناحية أخرى، خفض المغرب الوقت اللازم للحصول على شهادة حضرية.
- الحصول على الكهرباء: قلصت الأداة في المغرب الوقت اللازم للحصول على اتصال بالكهرباء من خلال تقديم تقديرات الرسوم بسرعة.
- تسجيل الملكية: قام المغرب بتحويل الملكية بشكل أسرع عن طريق إنشاء روابط اتصالات إلكترونية بين مختلف السلطات الضريبية.

- **دفع الضرائب:** جعل المغرب دفع الضرائب أسهل للشركات بتحسين المنصة الإلكترونية للإيداع ودفع ضريبة دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة وضريبة العمل. من ناحية أخرى، زاد المغرب من سعر الفائدة الاجتماعية التي يدفعها أرباب العمل.
- **تنظيم سوق العمل:**
 - ✓ نفذ المغرب خطة تأمين ضد البطالة.
 - ✓ زاد المغرب الحد الأدنى للأجور من 12.24 إلى 12.85 درهم / ساعة اعتباراً من 1 يوليو 2014، وفقاً للمرسوم رقم 2.14.343 الصادر في يونيو 2014، والمنشور في النشرة الرسمية 5292.

4. إصلاحات السودان

تتمثل إصلاحات السودان فيما يلي:¹

أ. إصلاحات 2010:

- **دفع الضرائب:** دفعت السودان ضرائب أقل بالنسبة للشركات من خلال تخفيض معدلات ضريبة دخل الشركات ومكاسب رأس المال وإلغاء ضريبة العمل.
- **التجارة عبر الحدود:** خفضت السودان الوقت اللازم للتداول عبر الحدود من خلال تسهيل عملية إرسال البيانات الجمركية عبر الإنترنت، وذلك من خلال ربط 10 مكاتب جمركية إضافية بالنظام الإلكتروني وإضافة 2 ماسحين جديدين في ميناء السودان.

ب. إصلاحات 2013:

- **الحصول على الائتمان:** حسن السودان الوصول إلى المعلومات الائتمانية عن طريق إنشاء مكتب ائتمان خاص.

5. إصلاحات مصر

تتمثل إصلاحات مصر فيما يلي:²

أ. إصلاحات 2008:

- **بدء النشاط التجاري:** جعلت مصر بدء النشاط التجاري أسهل عن طريق خفض رسوم التسجيل، وتحسين العملية في متجر واحد وخفض الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.
- **التعامل مع تصاريح البناء:** جعلت مصر التعامل مع تصاريح البناء أقل تكلفة من خلال تخفيض رسوم تسجيل مبنى جديد.
- **تسجيل الملكية:** خفضت مصر تكلفة تسجيل الملكية عن طريق فرض رسوم ثابتة منخفضة.
- **الحصول على الائتمان:** قامت مصر بتحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية عن طريق إنشاء مكتب ائتمان خاص جديد، والذي سيوزع بيانات سلبية على الأفراد والشركات على حد سواء، ويتيح القانون للمقترضين الوصول إلى معلومات الائتمان الخاصة بهم.

¹ إصلاحات الأعمال في السودان، البنك الدولي:

<http://www.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/sudan>, seen: 05/05/2018 at 22:22.

² إصلاحات الأعمال في مصر، البنك الدولي:

<http://www.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/egypt>, seen: 05/05/2018 at 22:30

- التجارة عبر الحدود: جعلت مصر التجارة عبر الحدود أسهل من خلال تحسين إدارة الجمارك.

ب. اصلاحات 2009:

- بدء النشاط التجاري: جعلت مصر من بدء العمل أسهل من خلال الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المدفوع، وإلغاء رسوم نقابة المحامين وأتمتة التسجيل الضريبي.
- التعامل مع تصاريح البناء: جعلت مصر التعامل مع تصاريح البناء أسهل من خلال قانون بناء جديد ينشئ نافذة واحدة لمعالجة الموافقات المتعلقة بالبناء.
- تسجيل الملكية: قامت مصر بتسريع تسجيل الملكية عن طريق تبسيط الإجراءات الإدارية، وإعادة تنظيم سير العمل بين السجل العقاري وهيئة المصرية للمساحة وإدخال حدود زمنية لعدة إجراءات.
- الحصول على الائتمان: قامت مصر بتحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية من خلال ضمان حق المقترضين في فحص بياناتهم الخاصة في مكتب الائتمان الخاص.
- حماية المستثمرين من الأقليات: قامت مصر بتعزيز حماية المستثمرين من خلال فرض شرط بأن يقوم مراجع مستقل بتقييم المعاملات مع الأطراف ذات الصلة قبل الموافقة عليها.
- التجارة عبر الحدود: جعلت مصر التجارة عبر الحدود أسهل من خلال ترقية مرافق الميناء في الإسكندرية وتسريع التخليص الجمركي، في حين أدت المنافسة الأكبر في القطاع المصرفي إلى انخفاض في الوقت المناسب لفتح خطاب ائتمان.

ج. اصلاحات 2010:

- بدء النشاط التجاري: جعلت مصر من بدء العمل أسهل من خلال القضاء على الحد الأدنى من متطلبات رأس المال.
- التعامل مع تصاريح البناء: جعلت مصر التعامل مع تصاريح البناء أسهل من خلال إصدار مقالات تنفيذية لقانون البناء الجديد والقضاء على معظم الموافقات المسبقة للحصول على تصاريح البناء.
- الحصول على الائتمان: في مصر، قام مكتب الائتمان الخاص بإضافة تجار التجزئة إلى قاعدة بياناته، مما أدى إلى تحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية.
- إنفاذ العقود: جعلت مصر إنفاذ العقود أسهل من خلال إنشاء المحاكم التجارية.

د. اصلاحات 2011:

- بدء النشاط التجاري: خفضت مصر التكلفة لبدء النشاط التجاري.
- التجارة عبر الحدود: جعلت مصر التجارة أسهل من خلال تقديم نظام إلكتروني لتقديم مستندات التصدير والاستيراد.

هـ. اصلاحات 2014:

- دفع الضرائب: دفعت مصر ضرائب أكثر تكلفة للشركات من خلال زيادة معدل ضريبة دخل الشركات.

و. اصلاحات 2015:

- حماية المستثمرين من الأقليات: قامت جمهورية مصر العربية بتعزيز حماية المستثمرين للأقليات من خلال تقديم متطلبات إضافية للموافقة على المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وزيادة المتطلبات للإفصاح عن هذه المعاملات إلى البورصة.

ز. اصلاحات 2016:

- حماية المستثمرين الأقلية: قامت جمهورية مصر العربية بتعزيز حماية المستثمرين الأقلية عن طريق منع الشركات التابعة من الحصول على الأسهم التي تصدرها الشركة الأم.

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الوافدة إلى دول شمال افريقيا

يضم هذا المطلب قيمة تدفقات الاستثمار الوافدة إلى دول شمال افريقيا من سنة 2005 إلى 2016، إضافة إلى تحليلها ومقارنتها في شكل بياني.

جدول رقم 9: قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى دول شمال افريقيا من 2005 إلى 2016

الوحدة: مليار دولار

السنوات الدول	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	2.078	1.76	1.37	2.33	2.55	3.48	2.04	2.9	1.691	1.488	-0.587	1.546
تونس	1.079	3.394	1.593	3.13	1.77	1.590	2.265	1.944	1.096	1.060	1.002	0.958
المغرب	3.761	3.332	2.800	3.5	2.5	4.362	2.519	2.887	3.358	3.582	3.162	2.3
ليبيا	3.144	2.593	0.427	2.8	0.844	3.114	1.8	0.720	0.702	0.050	0.726	0.493
السودان	3.152	2.828	2.199	2.6	2.9	3.689	2.692	2.488	3.094	1.277	1.737	1.064
مصر	2.468	12.989	11.578	11.6	6.7	6.386	-0.87	2.798	5.553	4.783	6.885	8.107

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، 2005-2016.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مايلي:

أن قيمة تدفقات الاستثمار الواردة إلى الجزائر شهدت انخفاضا من سنة 2005 إلى 2007 حيث بلغت 2.078 مليار دولار سنة 2005 وانخفضت إلى 1.37 مليار دولار سنة 2007 وهذا يعود إلى ضعف الجهاز المصرفي وعواقب أخرى مثل العقار الصناعي، لكنها تحسنت من سنة 2008 إلى سنة 2010 حيث بلغت 3.48 مليار دولار سنة 2010 والسبب في ذلك هو تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي واستقرار التوازنات الاقتصادية، وتأثير قانون المالية التكميلي لسنة 2010، لتعود للانخفاض سنة 2011 لتصل إلى أدنى مستوياتها سنة 2015 حيث بلغت -0.587 مليار دولار وتفسر الإشارة السالبة بخروج بعض الاستثمارات الأجنبية التي كانت مستثمرة في الجزائر، وذلك بسبب الازمة التي عانت منها الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض مؤشرات الاقتصاد الكلي وتبني الجزائر سياسة التقشف ورفع الدعم على بعض المواد الأولية مثل الكهرباء والغاز وتشجيع الاستثمارات المحلية وخاصة في القطاع الفلاحي، ولكن الوضع لم يبق على حاله فقد عادت للارتفاع سنة 2016 لتبلغ 1.546 مليار دولار وهذا بسبب السياسات التي اتبعتها الجزائر لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في القطاع الصناعي حيث قامت بمنح رخص للشركات اجنبية لإنشاء مصانع.

أما تدفقات الاستثمار في تونس قد ارتفعت سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 حيث بلغت 3.394 مليار دولار وهي أكبر نسبة خلال فترة الدراسة وهذا يرجع إلى إصدار تونس للقانون عدد 80 لسنة 2006 المتعلق بتخفيض نسب الأداء وتخفيض الضغط الجبائي على المؤسسات، لينخفض بعدها إلى 1.593 مليار دولار سنة 2007، ولكنه ارتفع سنة 2008 ليصل إلى 3.13 مليار دولار وهذا بسبب سياسات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر وقد شهدت الفترة بين 2009 و2013 تذبذب في تدفق الاستثمار ليصل سنة 2013 إلى 1.09 مليار دولار وهذا بسبب الوضع السياسي الذي عانت منه تونس خلال هذه الفترة وتدهور الوضع الأمني والاقتصادي في البلاد ليستمر التراجع من سنة 2013 إلى سنة 2016 ليصل إلى حدود 0.958 مليار دولار سنة 2016 وهذا بسبب تداعيات الوضع الأمني والاقتصادي الذي عاشته البلاد من سنة 2011 حيث أثر هذا على قرار المستثمرين للاستثمار في البلد وأيضاً المشاكل بين الحكومة الجديدة والأحزاب المعارضة لها.

وبالنسبة للمغرب انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من سنة 2005 حتى سنة 2007 حيث بلغت 2.8 مليار دولار سنة 2007 مقارنة بـ 3.761 مليار دولار سنة 2005 وهذا بسبب التوتر الحاصل في البلاد بسبب الانتخابات البرلمانية وأسباب أخرى متعددة، وقد شهدت الفترة من 2007 إلى غاية 2010 تذبذب في تدفقات الاستثمار لتصل إلى 4.362 مليار دولار سنة 2010 وهي أعلى نسبة تحققتها المغرب خلال فترة الدراسة وهذا يرجع إلى مجموعة من الإصلاحات التي قامت بها المغرب لتشجيع الاستثمار كإصدار مدونة الشغل حيث كان المستثمرون يواجهون مشاكل في علاقات الشغل وزيادة إلى ذلك تحديث الإطار القانوني لمجال الأعمال، وتحسين جودة الخدمات الإدارية المقدمة للاستثمار ليعود للانخفاض سنة 2011 ليصل إلى حدود 2.519 مليار دولار وهذا السبب تخوف المستثمرين من انتقال الاضطراب الحاصل في دول شمال افريقيا في تلك الفترة إلى المغرب وتدهور الوضع الأمني، وقد شهدت الفترة من 2011 إلى غاية سنة 2014 ارتفاع محسوس في تدفقات الاستثمار لتصل إلى 3.582 مليار دولار سنة 2014 وهذا راجع إلى تحسن الوضع في المنطقة، وأيضاً انضمام المغرب إلى العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية الجماعية التي تحمي الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل الاتفاقية لتشجيع الاستثمار الموقعة بين المغرب ومجموعة الدول العربية سنة 2012، أما في الفترة بين 2014 و2016 فقد انخفضت تدفقات الاستثمار لتصل إلى 2.3 مليار دولار سنة 2016 بسبب ارتفاع تكلفة الاستثمار في المغرب.

وشهدت ليبيا تذبذب في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من سنة 2005 إلى سنة 2010، حيث انخفضت القيمة انخفاضاً كبيراً من 3.144 مليار دولار سنة 2005 إلى 0.427 مليار دولار سنة 2007 على الرغم من أن الأوضاع السياسية والاقتصادية مستقرة، وعادت قيمة التدفقات إلى الارتفاع لتبلغ 2.8 مليار دولار سنة 2010، ثم رجعت إلى انخفاض كبير وتدرجي إلى غاية سنة 2014 حيث خسر الاقتصاد الليبي ما يقارب 3.064 مليار دولار من تدفقات الاستثمار الوافدة وذلك عائد إلى الوضع السياسي والأمني المتدهور للغاية في تلك الفترة نتيجة الثورة الليبية عام 2011 والتي تميزت بالنزاع المسلح الأمر الذي أدى بالمستثمرين الأجانب إلى الخروج وأدى ذلك إلى تدهور الاقتصاد حيث بلغت قيمة التدفقات سنة 2014 بـ 0.05 مليار دولار. وفي عام 2015 عادت التدفقات إلى ارتفاع طفيف مقارنة بعام 2014 من 0.05 إلى 0.726 مليار دولار ثم عادت إلى التناقص في عام 2016 إلى 0.493 مليار دولار، بالنظر إلى الفترة من 2005 إلى 2016 نلاحظ أن أكبر قيمة للتدفقات كانت عام 2005 وأقل قيمة كانت 0.05 مليار دولار سنة 2014.

والسودان شهدت تذبذب في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي من سنة 2005 إلى سنة 2016 حيث بلغت 3.152 مليار دولار سنة 2005 وبدأت في تناقص تدريجي إلى أن وصلت إلى 2.199 مليار دولار سنة 2007، ثم بدأت في تصاعد تدريجي من سنة 2007 إلى سنة 2010 حيث بلغت قيمتها العظمى سنة 2010 بقيمة تقدر بـ 3.689 مليار دولار وذلك

الفصل الثاني: تحليل أثر تصنيف المخاطر السياسية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال افريقيا

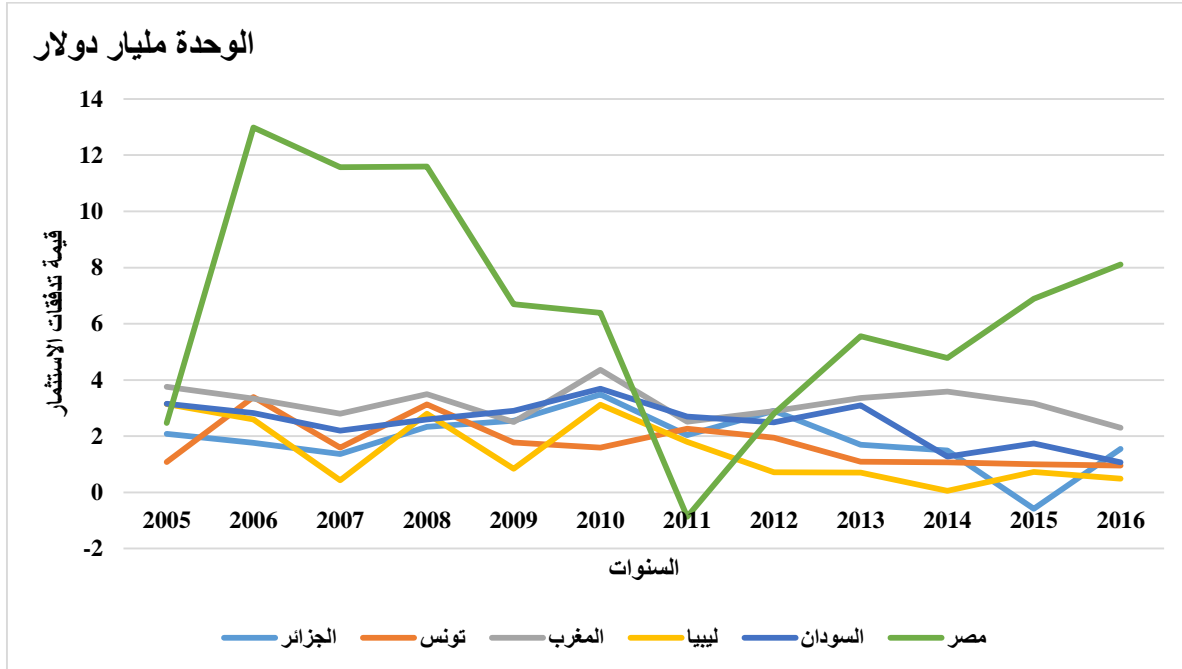
راجع إلى ازدهار اقتصاد السودان عام 2008 وكذلك استقرار الوضع السياسي والأمني وزيادة في انتاج النفط وارتفاع أسعار النفط وزيادة التدفقات في التنازل التدريجي إلى غاية سنة 2012 بالرغم من وجود استقرار في الدولة، وتصاعدت مجددا لتبلغ قيمة 3.094 مليار دولار سنة 2013. بعد سنة 2013 عرفت قيمة تدفقات الاستثمار تناقص كبير إلى غاية سنة 2016 حيث بلغت 1.064 مليار دولار.

وشهدت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى مصر ارتفاع كبير من 2.468 مليار دولار سنة 2005 إلى 12.986 مليار دولار سنة 2006 وذلك راجع إلى انفتاح الاقتصاد المصري بشكل كبير في الفترة من عام 2004 إلى عام 2008 حيث عرفت الفترة زيادة في وتيرة الإصلاحات الاقتصادية سعياً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبعد سنة 2006 عرفت قيمة التدفقات تناقص كبير وتدرجي إلى غاية سنة 2011 على الرغم من النسب العالية للنمو الاقتصادي وذلك بسبب الأوضاع السيئة التي مرت بها البلاد في هذه الفترة حيث تراحت الحكومة عن الإصلاحات الاقتصادية وعدم توفر الاستقرار السياسي والأمني بعد ثورة 25 يناير 2011 حيث تسببت في تضرر العديد من القطاعات خاصة قطاع السياحة والصناعة التحويلية والبناء، حيث بلغت قيمة تدفقات الاستثمار -0.87 مليار دولار سنة 2011 وتفسر الإشارة ناقص بخروج وانسحاب المستثمرين الأجانب من البلاد، بعد سنة 2011 أي بعد الثورة بدأت الحكومة في اصلاح ما تم تخريبه وتدارك نفسها حيث بدأت قيمة التدفقات في التزايد التدريجي إلى غاية سنة 2016 حيث بلغت 8.107 مليار دولار.

وفيما يلي سنعرض الشكل البياني الموضح لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى دول عينة الدراسة والمقارنة فيما

بينها:

الشكل رقم 1: قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى دول شمال افريقيا من 2005 إلى 2016



المصدر: من إعداد الطلبة، اعتماداً على الجدول رقم 06.

نلاحظ من خلال الشكل ان مصر تصدر دول شمال افريقيا حيث فاقت التدفقات الوافدة اليها جميع التدفقات الوافدة الى باقي الدول، ثم المغرب في المرتبة الثانية وتونس في المرتبة الثالثة تليها السودان ثم الجزائر ثم ليبيا في المرتبة الاخيرة، و يلاحظ ايضا ان مصر كانت لها حصة كبير من التدفقات مقارنة بباقي الدول التي كانت فيها التدفقات متقاربة جدا حيث انما لم تتجاوز حاجز 4.362 مليار دولار، لكن شهدت سنة 2011 انخفاض في تدفقات الاستثمار في معظم دول شمال افريقيا حيث سجلت مصر ولأول مرة قيمة سالبة في تدفقات الاستثمار وهي تعبر عن خروج بعض المستثمرين، فيما سجلت باقي الدول تدفقات لم تتعدى 2 مليار دولار و هذا بسبب الازمات السياسية التي مرت بها دول المنطقة، لكن بعد سنة 2012 عادت التدفقات للارتفاع و قد حافظت مصر على تصدرها لدول شمال افريقيا.

المطلب الثالث: تأثير تصنيف دول شمال افريقيا ضمن مؤشرات المخاطر السياسية على تدفقات الاستثمار

يضم هذا المطلب تأثير تصنيف دول شمال افريقيا في المؤشرات التالية على: المؤشر المركب للمخاطر القطرية، مؤشر الشفافية، مؤشر الكوفاس على قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول سالفة الذكر بالإضافة إلى عرض وتحليل الاشكال البيانية التي توضح هذا التأثير.

جدول رقم 10: تصنيف مجموعة دول شمال إفريقيا ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية من 2005 إلى 2016

الوحدة: نقطة مئوية

السنوات الدول	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
الجزائر	64	64	67	68	68	68	72	70.8	76.8	78.5	77.8	77.3
تونس	67	66	67	66	69	70	72.8	71	72.3	73	73.3	72.8
المغرب	68	70	70	69	69	68	72.3	73.3	74.8	73.3	76.3	73
ليبيا	40	40	45	55	57	56	68	75.8	81.5	81	81.5	80
السودان	55	54	50	48	50	51	62	53.3	55.8	56.3	56.3	57
مصر	56	58	59	59	67	65	67	66.3	65.5	67.3	68.8	68.8

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، 2005-2009.

The PRS Group, Global PRS Risk Index, seen : 14/01/2018 at: 14:30 website

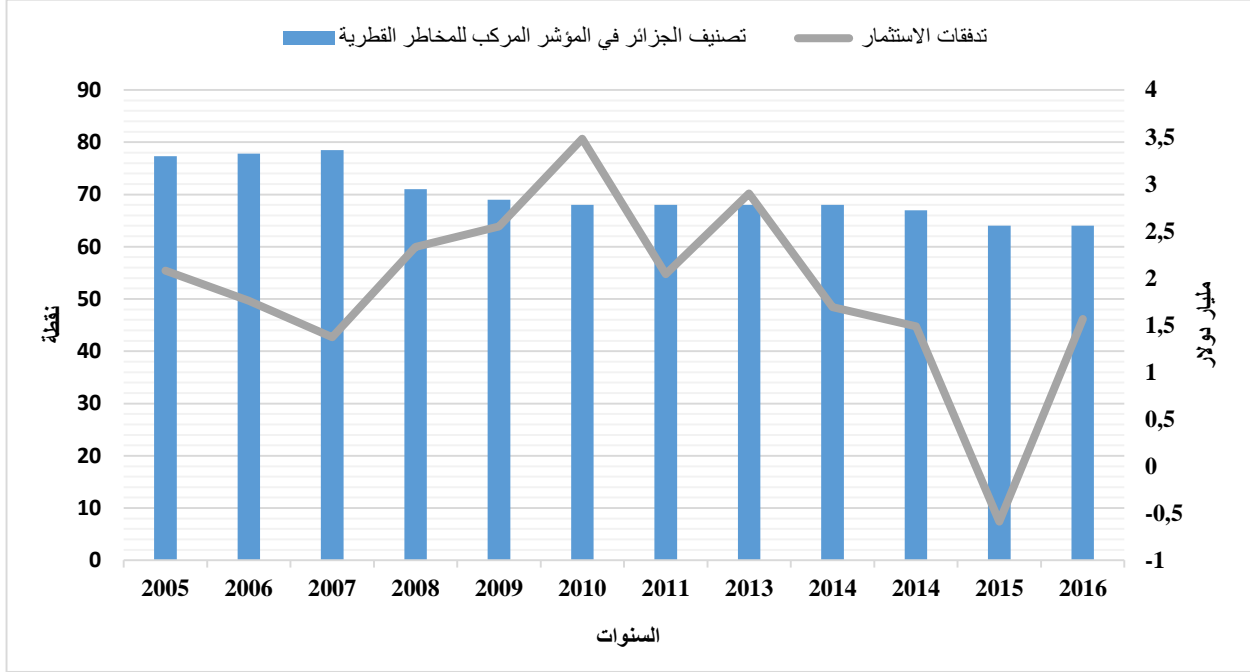
<https://www.prsgroup.com/politicalriskupdates/global-prs-risk-index-as-april-2014/>

Ibid, <https://www.prsgroup.com/politicalriskupdates/regional-political-risk-index-2/>

Ibid, <https://www.prsgroup.com/politicalriskupdates/regional-political-risk-index-3/>

وفيما يلي سنعرض الاشكال البيانية الموضحة لتأثير تصنيف الدول في المؤشر المركب للمخطر القطرية على قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

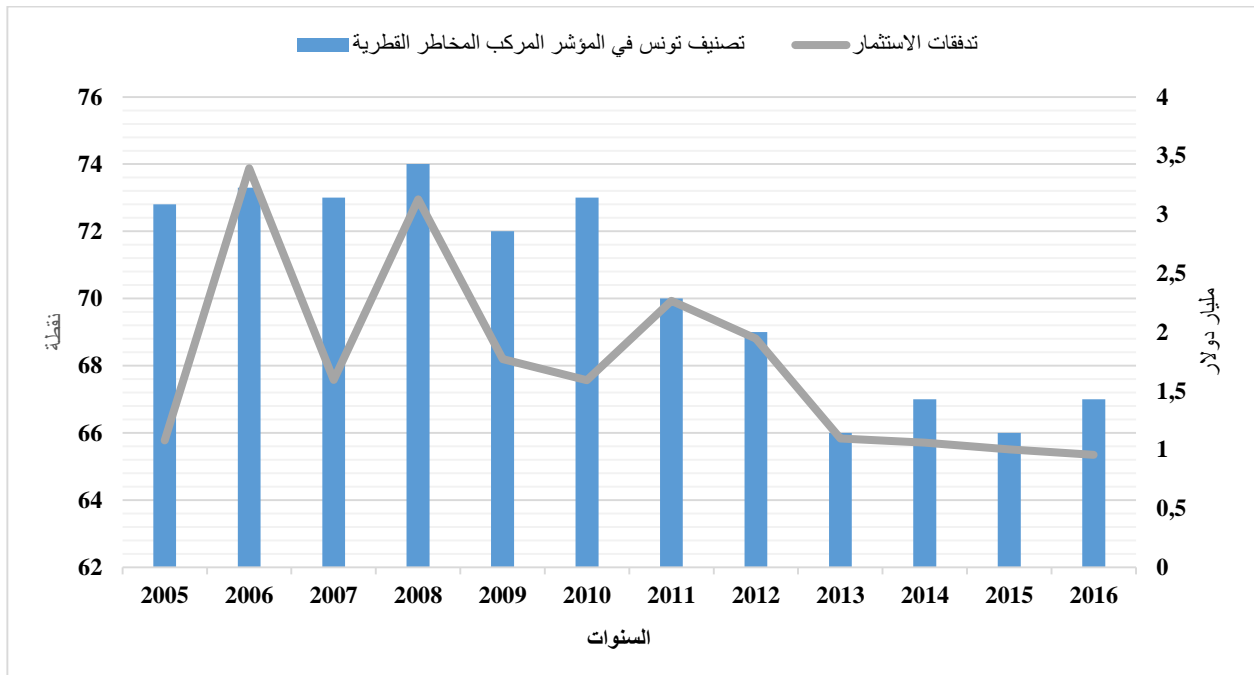
الشكل رقم 2: العلاقة بين تصنيف الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016



المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على الجدول رقم 07.

من خلال الشكل نلاحظ أن رصيد الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية شهد ارتفاعا مستمرا خلال الفترة بين 2005 و 2007 حيث ارتفع من 77.3 نقطة مئوية سنة 2005 إلى 78.5 نقطة مئوية سنة 2007 وهي تنتمي إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة، ويرجع ذلك أساسا إلى تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى الاستقرار السياسي، لكن في المقابل انخفاض قيمة التدفقات حيث بلغت 1.57 مليار دولار سنة 2007 مقابل 2.078 مليار دولار سنة 2005، وابتداء من سنة 2008 بدأ رصيد الجزائر في المؤشر بالانخفاض، حيث انخفضت من 78.5 نقطة مئوية سنة 2007 إلى 74.8 نقطة مئوية سنة 2009، ويرجع ذلك أساسا إلى تأثر مؤشراتهما الاقتصادية والمالية بانخفاض أسعار النفط، أما في المقابل فقد ارتفعت قيمة التدفقات الواردة إليها حيث أصبحت 2.55 مليار دولار سنة 2009 مقابل 1.57 مليار دولار سنة 2007 واستمر رصيد المؤشر في الانخفاض سنة 2010 ليصل إلى 72 نقطة مئوية مقابل ارتفاع قيمة التدفقات إلى 3.78 مليار دولار في نفس السنة، ليستمر بالانخفاض ليصل إلى 69 نقطة مئوية خلال سنة 2015، وهذا يرجع إلى الازمة التي مرت بها البلاد في هذه الفترة وانخفاض مؤشراتهما الاقتصادية جراء الانخفاض في سعر البترول ودخول الدولة في حالة تقشف، في المقابل شهدت هذه الفترة أيضا انخفاض قيمة التدفقات لتبلغ -0.578 مليار دولار سنة 2015 لتشهد سنة 2016 ارتفاع في رصيد الجزائر في المؤشر وكذا قيمة التدفقات بسبب تحسن الوضع الاقتصادي للدولة، ومنه نستنتج وجود تأثير لتصنيف الجزائر في المؤشر على قيمة التدفقات الواردة إليها ولكن بدرجة قليلة لوجود متغيرات أخرى تؤثر على قيمة تدفقات الاستثمار.

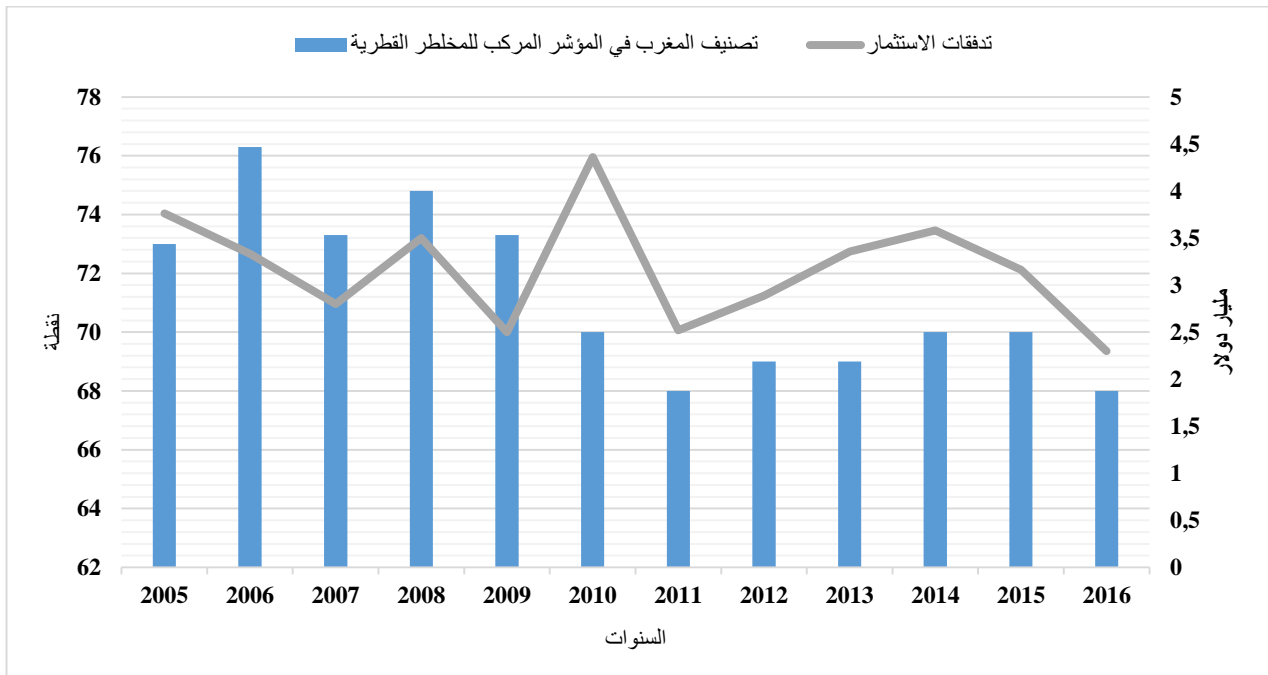
الشكل رقم 3: العلاقة بين تصنيف تونس في المؤشر المركب للمخاطر القطرية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016



المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على الجدول رقم 07.

يبين الشكل أن هناك تذبذب في رصيد تونس ضمن المؤشر في الفترة بين 2005 و 2010، حيث ارتفع الرصيد سنة 2006 ليبلغ 73.3 نقطة مئوية مقابل 72.8 نقطة مئوية سنة 2005 مع ارتفاع في قيمة التدفقات لتصل إلى 3.394 مليار دولار سنة 2006 وذلك بسبب اصدار قوانين لتشجيع الاستثمار، وانخفض سنة 2007 ليصل إلى 73 نقطة مئوية، ويعاود الارتفاع سنة 2008 ليصل إلى 74 نقطة مئوية وفي المقابل انخفاض قيمة التدفقات سنة 2007 لتعود إلى الارتفاع سنة 2008، لكن رصيد تونس في المؤشر عاد إلى الانخفاض سنة 2009 ليصل إلى 71 نقطة مئوية، ويتحسن سنة 2010 إلى 72.8 نقطة مئوية، مقابل انخفاض في قيمة التدفقات، لتشهد الفترة بين 2011 و 2013 انخفاض في رصيد المؤشر ليصل إلى 66 نقطة مئوية سنة 2013 مقابل 72.8 نقطة مئوية سنة 2010 وهذا بسبب الأوضاع السياسية في الدولة في هذه الفترة التي كانت سيئة، في المقابل انخفاض في تدفقات الاستثمار، لكن رصيد المؤشر عرف حالة تذبذب في الفترة من 2014 إلى 2016 مقابل انخفاض مستمر لقيمة التدفقات الاستثمارية، ومنه نستنتج أن هناك تأثير لتصنيف تونس ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية على قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليها.

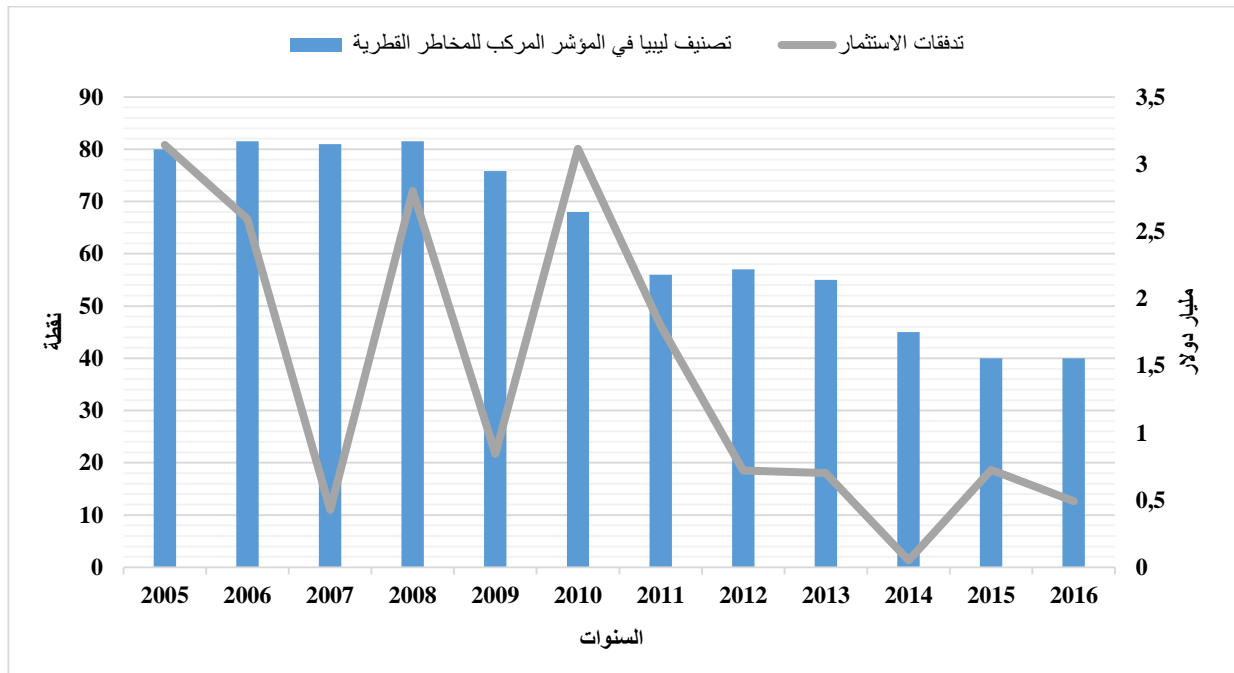
الشكل رقم 4: العلاقة بين تصنيف المغرب في المؤشر المركب للمخاطر القطرية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016



المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على الجدول رقم 07.

نلاحظ من خلال الشكل تذبذب رصيد المغرب في المؤشر المركب من سنة 2005 إلى سنة 2008، حيث بلغ الرصيد 76.3 نقطة مئوية سنة 2006 مقابل 73 نقطة مئوية سنة 2005، وانخفض سنة 2007 ليصل إلى 73.3 نقطة مئوية، وفي المقابل انخفاض قيمة التدفقات في هذه الفترة، ويعود بالارتفاع سنة 2008 ليلعب 74.8 نقطة مئوية مع ارتفاع في التدفقات بسبب ارتفاع رصيد المؤشر، لتعرف الفترة من 2009 إلى 2011 انخفاض في الرصيد لتصل إلى 68 نقطة مئوية سنة 2011 مقابل 72.3 نقطة مئوية سنة 2009، مقابل تذبذب في قيمة التدفقات الاستثمارية الوافدة، بسبب تأثر المغرب بالأحداث السياسية التي عرفتها بعض دول المنطقة سنة 2011، أما الفترة بين 2011 و2015 فقد شهدت ارتفاع في رصيد المؤشر حيث بلغ 70 نقطة مئوية سنة 2015 وصاحبها ارتفاع في قيمة التدفقات إلى غاية سنة 2014، ثم عاد الرصيد للانخفاض سنة 2016 ليصل إلى 68 نقطة مئوية مع انخفاض في قيمة التدفقات، ومنه نستنتج ان هناك تأثير لتصنيف المغرب ضمن المؤشر المركب على قيمة تدفقات الاستثمار خلال الفترة المدروسة، إلا أن هناك متغيرات أخرى تؤثر عليها في بعض الفترات مثل تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر.

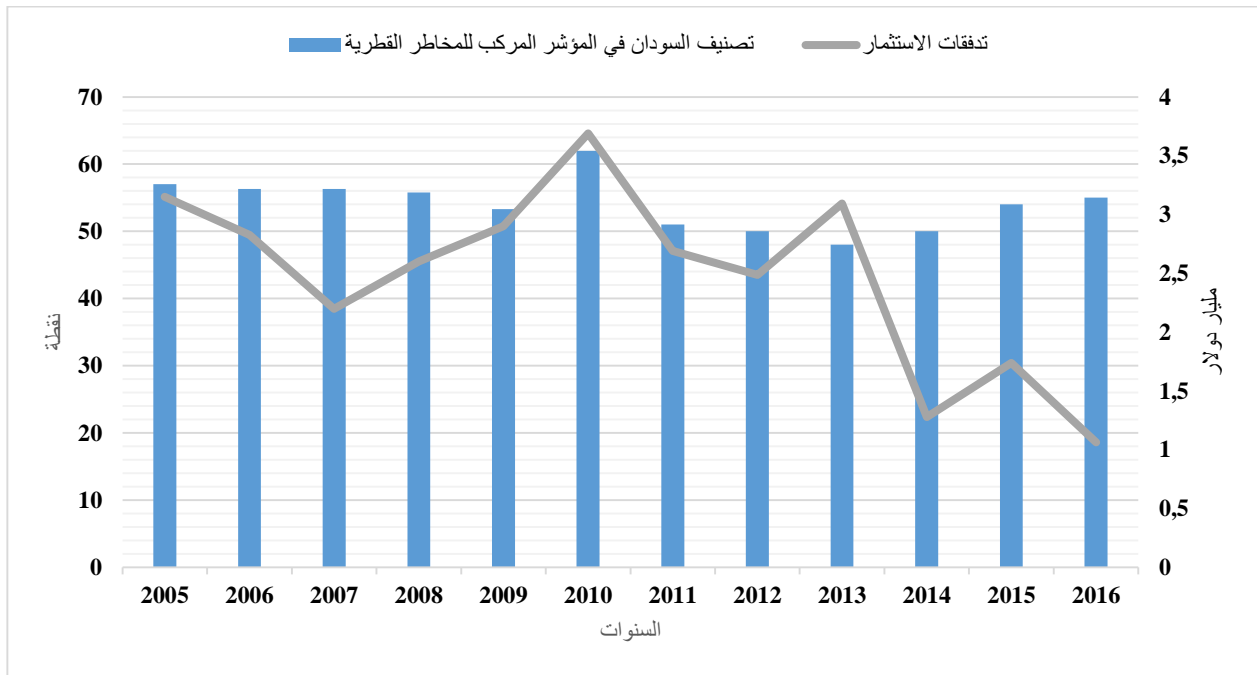
الشكل رقم 5: العلاقة بين تصنيف ليبيا في المؤشر المركب للمخاطر القطرية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016



المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على الجدول رقم 07.

من خلال الشكل نلاحظ أن رصيد ليبيا في المؤشر المركب للمخاطر القطرية في تذبذب مستمر من سنة 2005 إلى سنة 2016 حيث ارتفع من 80 نقطة مئوية سنة 2005 إلى 81.5 نقطة مئوية سنة 2008 والتي تعبر عن أحسن تصنيف لها بدرجة مخاطر منخفضة وفي المقابل نلاحظ أن قيمة تدفقات الاستثمار في تناقص من سنة 2005 إلى سنة 2007 وذلك راجع إلى تأثرها برصيد ليبيا المتدهور في المؤشرات الاقتصادية والمالية ثم عاودت قيمة التدفقات التصاعد بين سنة 2007 وسنة 2008، أما بالنسبة للرصيد فبدأ في التدهور من سنة 2009 إلى غاية سنة 2016 حيث صنفت ليبيا في المؤشر سنة 2009 في درجة المخاطر المعتدلة وفي سنة 2011 في درجة المخاطر المرتفعة وفي سنة 2014 في درجة المخاطر المرتفعة جدا وكذلك في سنة 2016، وفي المقابل انخفاض قيمة تدفقات الاستثمار ظل مستمرا من 2010 إلى 2014 وعاود الارتفاع مجددا في سنة 2015 ثم رجع إلى التناقص سنة 2016 وذلك راجع إلى عدة أسباب منها الثورة الليبية واختلال الوضع السياسي والأمني في ليبيا وتدهور تصنيفات ليبيا في المؤشر المركب للمخاطر القطرية، ويبرز تأثير قيمة تدفقات الاستثمار الوافدة من خلال تصنيف ليبيا في المؤشر المركب للمخاطر القطرية من سنة 2010 إلى سنة 2016.

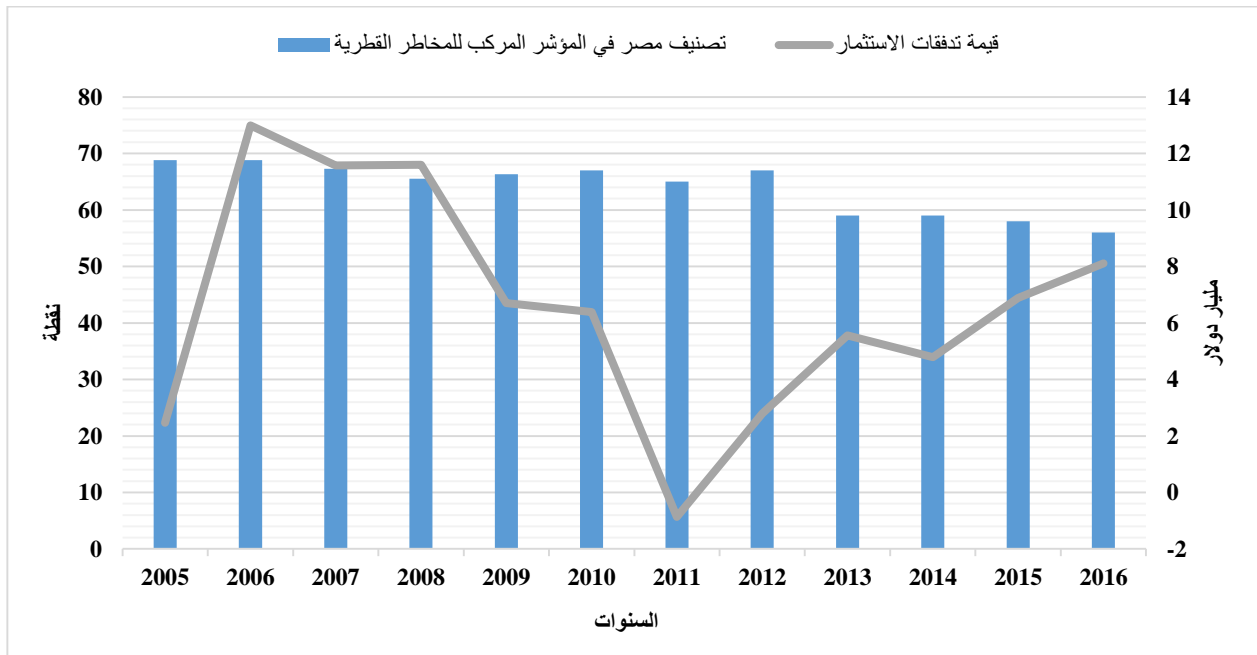
الشكل رقم 6: العلاقة بين تصنيف السودان في المؤشر المركب للمخاطر القطرية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016



المصدر: من إعداد الطلبة، اعتماداً على الجدول رقم 07.

نلاحظ من خلال الشكل أن هناك تذبذب في رصيد السودان ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية على طول فترة الدراسة من 2005 إلى 2016 حيث حصلت السودان على درجة المخاطر المرتفعة من سنة 2005 إلى سنة 2009 حيث قدر رصيد المؤشر هذه الفترة في المجال من 50 إلى 59.5 نقطة مئوية في المقابل نلاحظ تناقص في قيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2007 وذلك راجع إلى التصنيف الرديء في المؤشر، أما بالنسبة لسنة 2010 فقد حصلت السودان على درجة المخاطر المعتدلة بـ 62 نقطة مئوية وذلك ما جعل قيمة تدفقات الاستثمار تتزايد في هذه الفترة حيث بلغت 3.689 مليار دولار، ثم عاد رصيد المؤشر إلى التدهور إلى غاية سنة 2013 حيث حصلت على درجة المخاطر المرتفعة جدا وذلك يفسر انخفاض قيمة التدفقات إلى 2.488 مليار دولار ثم عادت قيمة التدفقات إلى تزايد طفيف في سنة 2013 وذلك راجع إلى تحسن رصيد السودان في بعض المؤشرات الاقتصادية وكذلك ضمان الاستثمارات من طرف الدولة، أما بالنسبة لرصيد المؤشر فبدأ في التزايد التدريجي من سنة 2014 إلى غاية سنة 2016 حيث تحسنت على درجة المخاطر المرتفعة في سنة 2016 وذلك ما يفسر الانخفاض التدريجي في قيمة التدفقات حيث بلغت 1.064 مليار دولار في سنة 2016، وفي الأخير نستنتج أن هناك تأثير على قيمة تدفقات الاستثمار الوافدة من خلال تصنيف السودان في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

الشكل رقم 7: العلاقة بين تصنيف مصر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016



المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على الجدول رقم 07.

نلاحظ من خلال الشكل أن هناك تذبذب طفيف في رصيد مصر ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة من 2005 إلى 2016، حيث صنفت في الفترة من 2005 إلى 2012 في المؤشر في المجال من 60 إلى 79.5 نقطة مئوية بدرجة مخاطر معتدلة حيث كان هناك تأثير على قيمة تدفقات الاستثمار من خلال رصيد المؤشر حيث كان الرصيد في سنة 2005 يقدر بـ 68.8 نقطة مئوية ثم تناقص إلى 65 نقطة مئوية في سنة 2011 وفي المقابل نلاحظ انخفاض في قيمة التدفقات خلال نفس الفترة، وخلال الفترة من 2013 إلى 2016 زاد تدهور رصيد مصر في المؤشر حيث انحصر في المجال من 50 إلى 59.5 نقطة مئوية بدرجة مخاطر مرتفعة ولكن نلاحظ خلال هذه الفترة زيادة في قيمة التدفقات الاستثمارية الوافدة ومنه لم يؤثر تصنيف مصر في المؤشر خلال الفترة من 2013 إلى 2016 على قيمة الاستثمارات.

الفصل الثاني: تحليل أثر تصنيف المخاطر السياسية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال افريقيا

والجدول التالي يمثل تصنيف دول شمال افريقيا في مؤشر الكوفاس:

جدول رقم 11: تصنيف مجموعة دول شمال إفريقيا ضمن مؤشر الكوفاس من 2005 إلى 2016

السنوات الدول	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	B
تونس	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	B	B	B
المغرب	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4
ليبيا	C	C	C	C	C	C	C	C	D	D	D	D
السودان	D	D	D	D	D	D	D	D	D	D	D	D
مصر	B	B	B	B	B	B	B	C	C	C	C	C

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، 2010-2005.

GUIDE COFACE, RISQUES PAYS & SECTORIELS 2018, analyses des risques et prévision sur 160 pays et 13 secteurs, seen : 13/02/2018 at : 15:38, website :

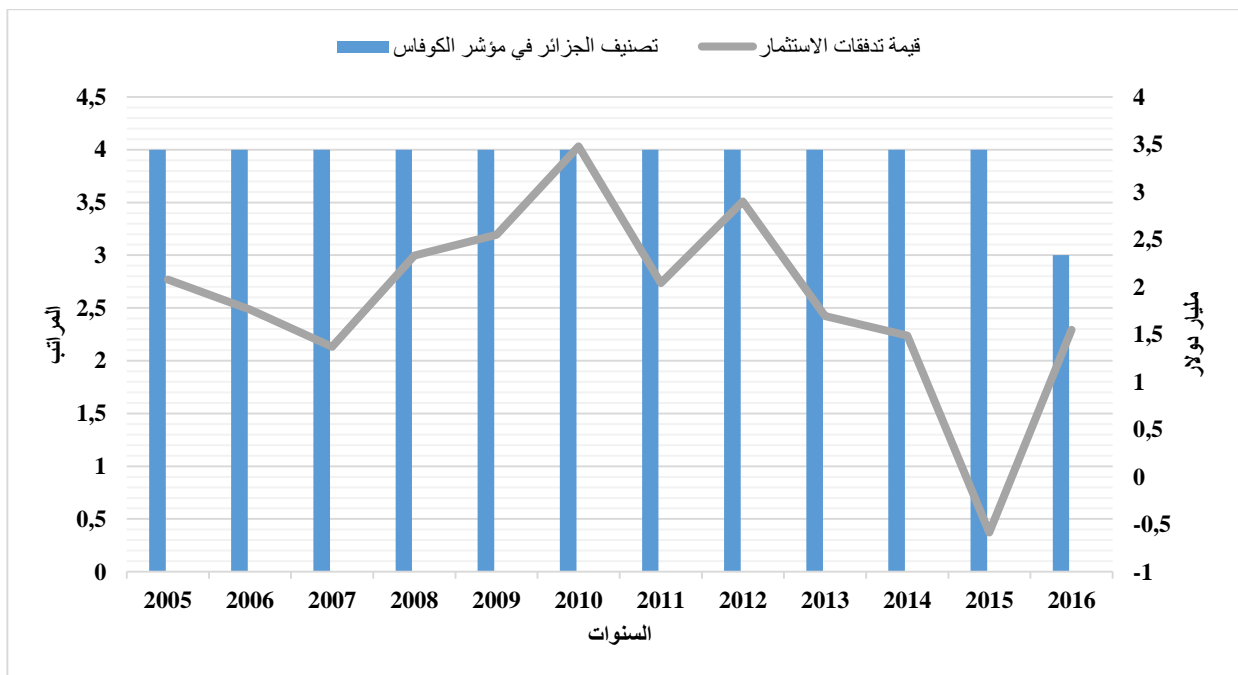
<http://www.coface.com/fr/content/download/160155/2633311/file/COFACE-GUIDE-RP2018.pdf>

وفيما يلي سنعرض الاشكال البيانية الموضحة لتأثير تصنيف دول شمال افريقيا ضمن مؤشر الكوفاس على قيمة تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر:

الشكل رقم 8: العلاقة بين تصنيف الجزائر في مؤشر الكوفاس وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة

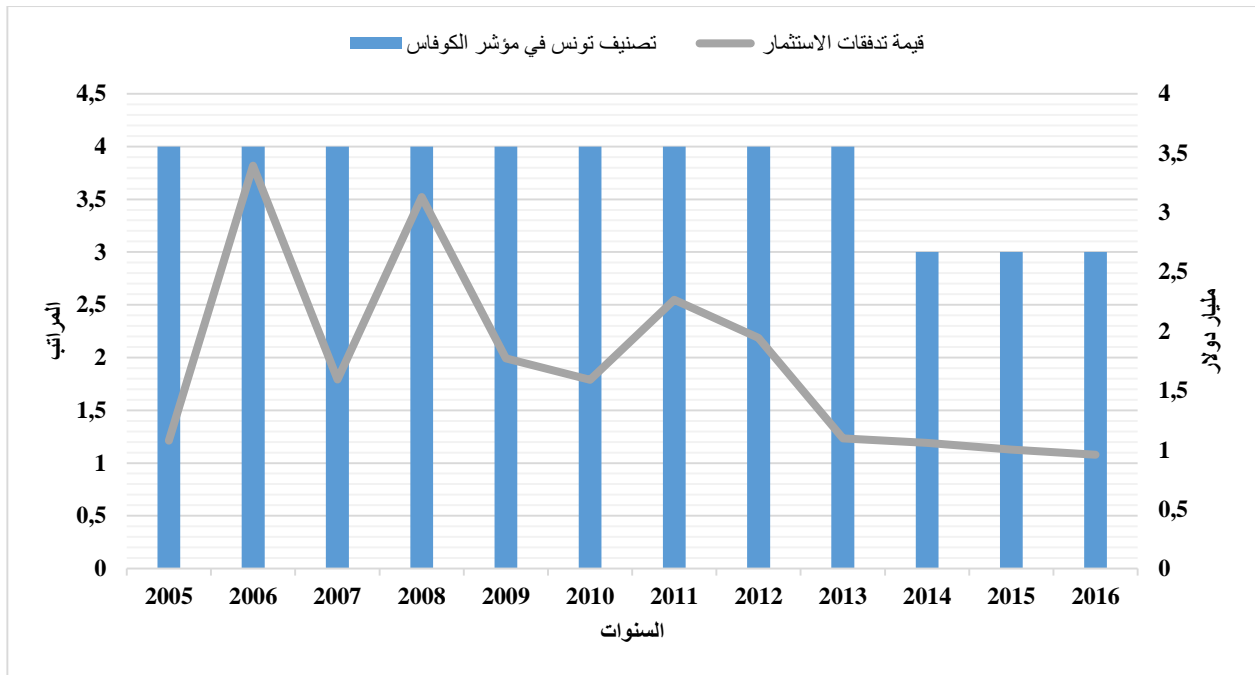
2016



المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على الجدول رقم 08.

نلاحظ من خلال الشكل ان الجزائر صنفت في مؤشر الكوفاس في الفترة من 2005 إلى 2015 ضمن درجة الاستثمار A4، نتيجة لتحسن الوضعية المالية للجزائر الناتجة من توافرها على احتياطي صرف يفوق 100 مليار دولار سنة 2007، لكن في المقابل شهدت هذه الفترة تذبذب في قيمة تدفقات الاستثمار وهذا يبين أنها لم تتأثر بتصنيف الجزائر ضمن هذا المؤشر، لكن شهدت سنة 2016 انخفاض في درجة المؤشر من درجة الاستثمار A4 إلى درجة المضاربة بسبب تدهور الوضعية المالية للجزائر بسبب الازمة التي مرت بها البلاد جراء انخفاض أسعار البترول، لكن قيمة تدفقات الاستثمار شهدت ارتفاعا كبيرا، ومن هنا نستنتج أن تصنيف الجزائر ضمن مؤشر الكوفاس لم يؤثر على قيمة تدفقات الاستثمار خلال فترة الدراسة وهذا يدل على عدم الاعتماد على هذا المؤشر من طرف المستثمرين في اتخاذ قرار الاستثمار.

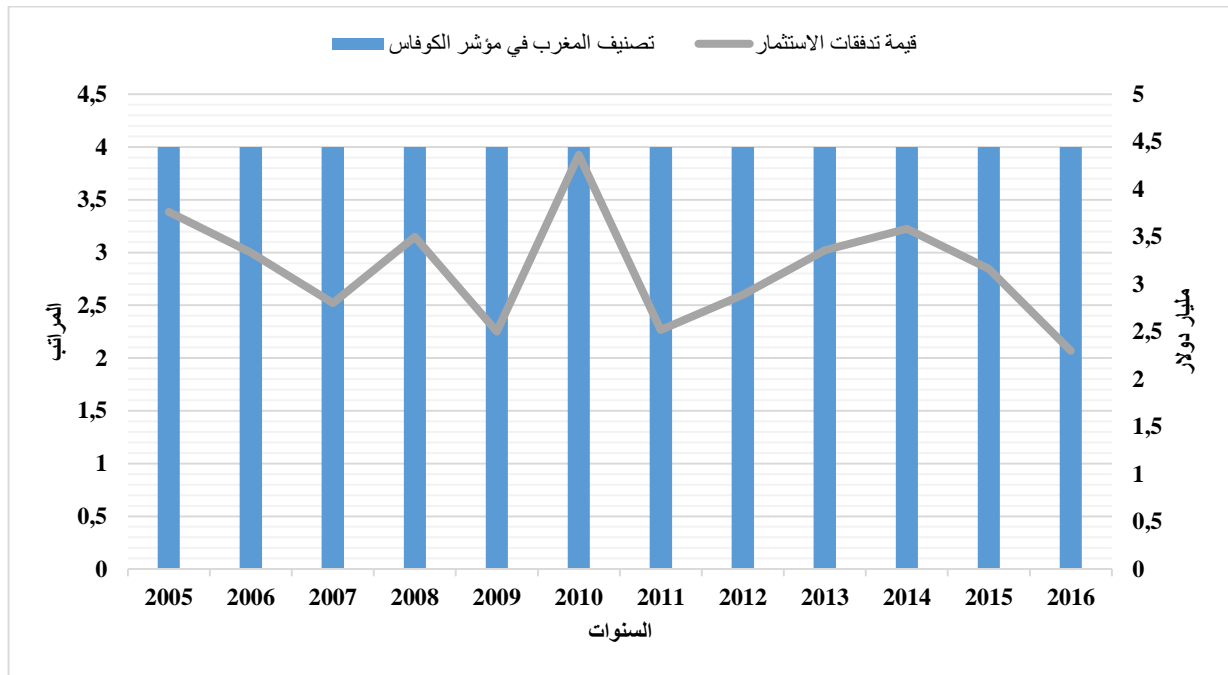
الشكل رقم 9: العلاقة بين تصنيف تونس في مؤشر الكوفاس وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016



المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على الجدول رقم 08.

يبين الشكل أن تونس صنفت في الفترة بين 2005 و 2013 في مؤشر الكوفاس ضمن درجة الاستثمار A4 نتيجة للوضعية المالية الجيدة في هذه الفترة، لكن في المقابل شهدت قيمة تدفقات الاستثمار تذبذب بين الارتفاع والانخفاض، لكن الفترة من 2014 إلى 2016 صنفت تونس ضمن درجة المضاربة B وهذا يدل على تدهور الوضعية المالية للدولة بسبب تداعيات الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد، وتخوف السياح من تدهور الوضع الأمني مرة أخرى بسبب الصراع السياسي بين الأحزاب في تونس التي تعتمد على قطاع السياحة بشكل كبير، وفي المقابل انخفاض في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنه نستنتج أن تصنيف تونس ضمن مؤشر الكوفاس كان له تأثير على قيمة تدفقات الاستثمار خلال الفترة من 2013 إلى 2016 فقط.

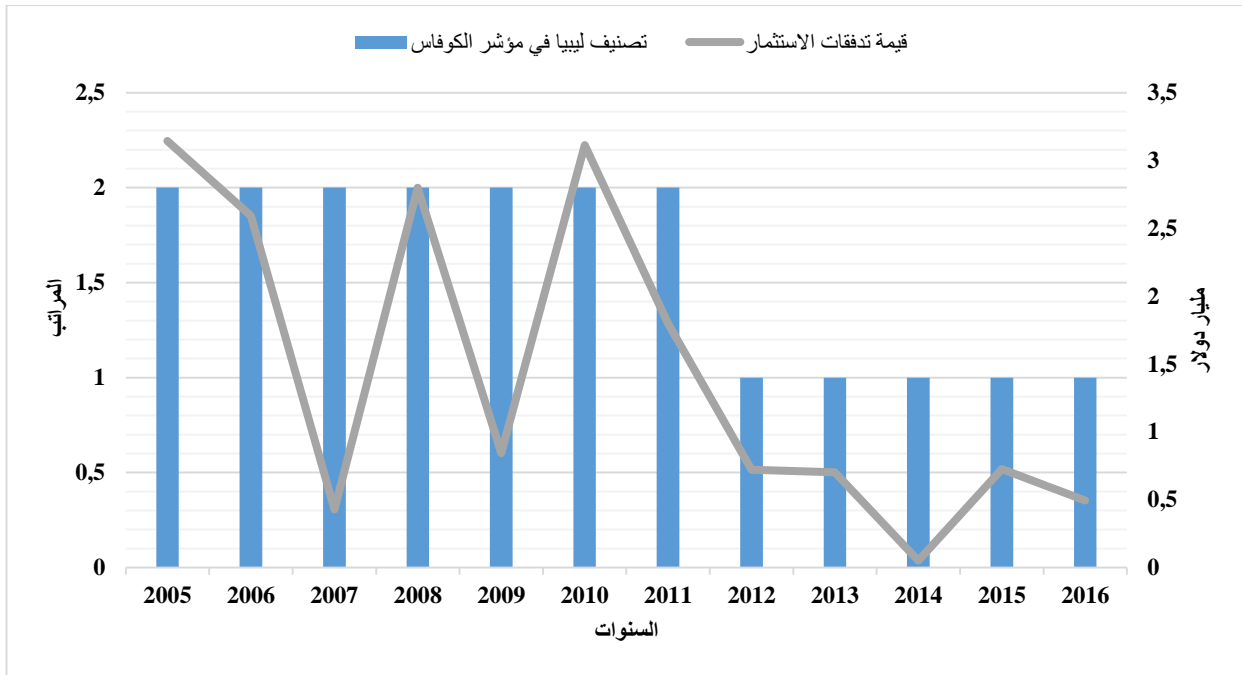
الشكل رقم 10: العلاقة بين تصنيف المغرب في مؤشر الكوفاس وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016



المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على الجدول رقم 08.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن المغرب قد صنفت في مؤشر الكوفاس في الفترة من 2005 إلى 2016 ضمن الدرجة الاستثمارية A4 بسبب سياسة تسيير الديون الخارجية التي تعتمد عليها المغرب والتي ساهمت في تقليص حجم الديون وزيادة احتياطي الصرف الذي قدر سنة 2012 بـ 17.5 مليار دولار، ولكن في المقابل شهدت هذه الفترة تذبذب في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنه نستنتج أن تصنيف المغرب في مؤشر الكوفاس لم يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم 11: العلاقة بين تصنيف ليبيا في مؤشر الكوفاس وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016

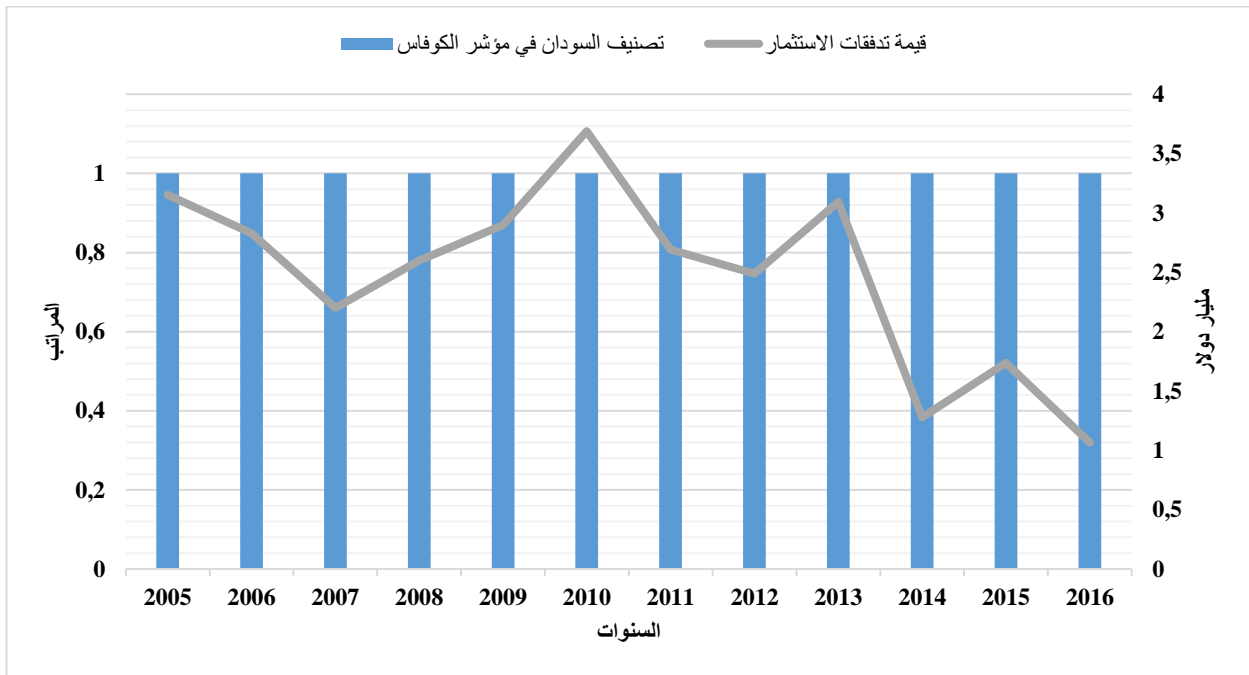


المصدر: من إعداد الطلبة، اعتماداً على الجدول رقم 08.

من خلال الشكل نلاحظ أن ليبيا حصلت على تصنيف ضمن درجة المضاربة C خلال الفترة من 2005 إلى 2011 في مؤشر الكوفاس وذلك عائد إلى البيئة السياسية الاقتصادية الشديدة التقلب وتدهور في سجل السداد السيء أصلاً وفي المقابل نلاحظ تذبذب في قيمة تدفقات الاستثمار، أي أن خلال هذه الفترة لم تتأثر تدفقات الاستثمار الواردة بتصنيف ليبيا ضمن مؤشر الكوفاس بل تأثرت بمجموعة مؤشرات وعوامل أخرى خارجة عن مؤشر الكوفاس.

ونلاحظ خلال الفترة من 2012 إلى 2016 زيادة تدهور تصنيف ليبيا ضمن المؤشر إلى درجة المضاربة D وفي المقابل تدهور قيمة تدفقات الاستثمار خلال نفس الفترة، ومنه نستنتج ان تدفقات الاستثمار إلى ليبيا تأثرت بتصنيفها ضمن مؤشر الكوفاس حيث انخفضت قيمة التدفقات سنة 2014 إلى 0.05 مليار دولار، وذلك يفسر حسب المؤشر بأن درجة المخاطر للبيئة السياسية والاقتصادية عالية جدا وكذلك سجل السداد السيء أصبح أكثر سوءاً.

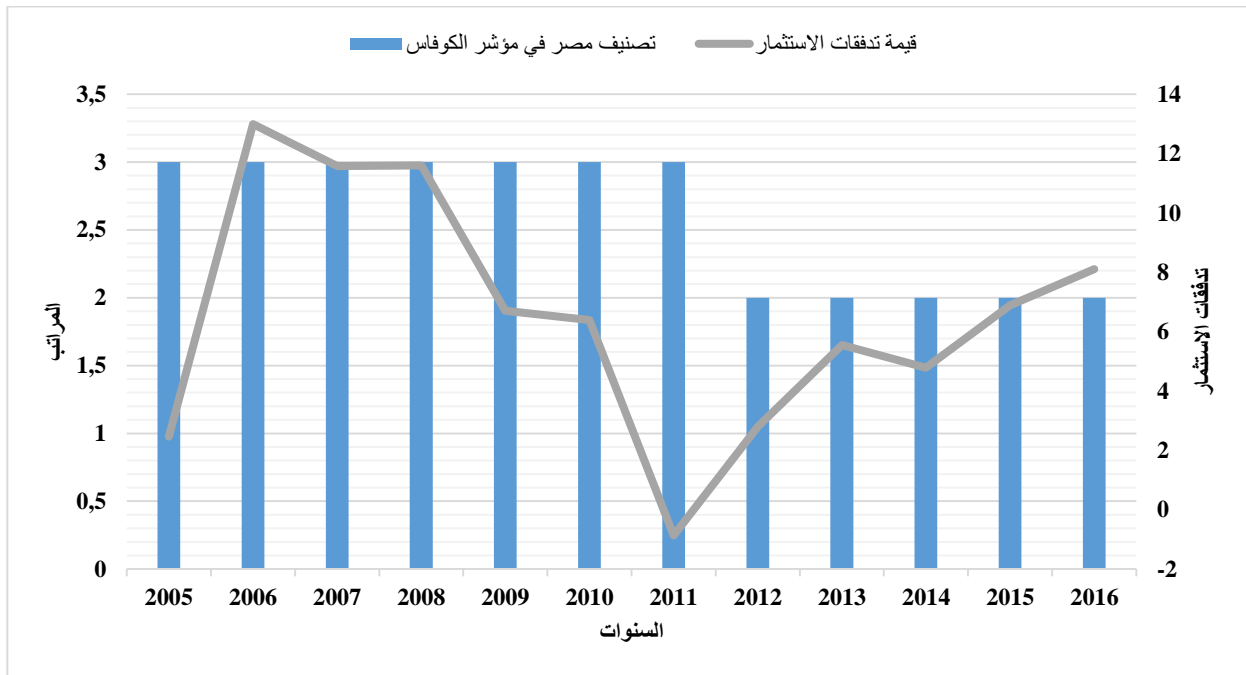
الشكل رقم 12: العلاقة بين تصنيف السودان في مؤشر الكوفاس وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016



المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على الجدول رقم 08.

من خلال الشكل نلاحظ أن السودان حصلت على نفس درجة التصنيف ضمن مؤشر الكوفاس وهي درجة المضاربة D وذلك راجع للمخاطر العالية غفي البيئة السياسية الاقتصادية في الدولة وفي المقابل نلاحظ تدذب في قيمة تدفقات الاستثمار خلال الفترة من 2005 إلى 2016، ومن ذلك نستنتج ان تصنيف السودان ضمن مؤشر الكوفاس خلال الفترة السابقة لم يؤثر على قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.

الشكل رقم 13: العلاقة بين تصنيف مصر في مؤشر الكوفاس وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016



المصدر: من إعداد الطلبة، اعتماداً على الجدول رقم 08.

من خلال الشكل نلاحظ ثبات في تصنيف مصر ضمن مؤشر الكوفاس خلال الفترة من 2005 إلى 2011 بدرجة المضاربة B ويرجع ذلك إلى ان البيئة السياسية والاقتصادية غير مستقرة ولها تأثير أكبر على سجل السداد السيء أصلاً، وفي المقابل نلاحظ تدهور في قيمة تدفقات الاستثمار إلى غاية 2011، أي أن هناك تأثيري على قيمة التدفقات من خلال تصنيف مصر في المؤشر.

أما بالنسبة للسنوات من 2012 إلى 2016 فقد تحصلت مصر على نفس التصنيف ضمن المؤشر وهي درجة المضاربة C وذلك نتيجة تدهور في البيئة السياسية والاقتصادية، ولكن في المقابل نلاحظ ارتفاع في قيمة تدفقات الاستثمار خلال هذه الفترة أي تصنيف مصر في المؤشر لم يؤثر على قيمة التدفقات، وذلك راجع إلى صدور قوانين خاصة بضمان الاستثمارات الأجنبية وحماية المستثمر الأجنبي، ذلك ما أدى إلى زيادة جذب الاستثمارات إليها حيث بلغت 8.107 مليار دولار سنة 2016.

والجدول التالي يبين تصنيف دول شمال إفريقيا في مؤشر الشفافية:

جدول رقم 12: تصنيف مجموعة دول شمال إفريقيا ضمن مؤشر الشفافية من 2005 إلى 2016

الوحدة: نقطة مئوية

دليل المؤشر من 00 إلى 100 نقطة					دليل المؤشر من 00 إلى 10 نقطة							السنوات الدول
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
34	36	36	36	34	1.9	2.9	2.8	3.2	3	3.1	2.8	الجزائر
41	38	40	41	41	3.8	4.3	4.2	4.4	4.2	4.6	4.9	تونس
37	36	39	37	37	3.4	3.4	3.3	3.5	3.5	3.2	3.2	المغرب
14	16	18	15	21	2	2.2	2.5	2.6	2.5	2.7	2.5	ليبيا
14	12	11	11	13	1.6	2.2	2.5	1.6	1.8	2	2.1	السودان
34	36	37	32	32	2.9	3.1	2.8	2.8	2.9	3.3	3.4	مصر

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على

Transparency international, CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX, seen : 20/01/2018 at: 21:45 website

https://www.transparency.org/research/cpi/cpi_2005

ibid, https://www.transparency.org/research/cpi/cpi_2006/0

ibid, https://www.transparency.org/research/cpi/cpi_2007/0

ibid, https://www.transparency.org/research/cpi/cpi_2009/0

ibid, <https://www.transparency.org/cpi2010>

ibid, <https://www.transparency.org/cpi2011/results>

ibid, <https://www.transparency.org/cpi2012/results>

ibid, <https://www.transparency.org/cpi2013/results>

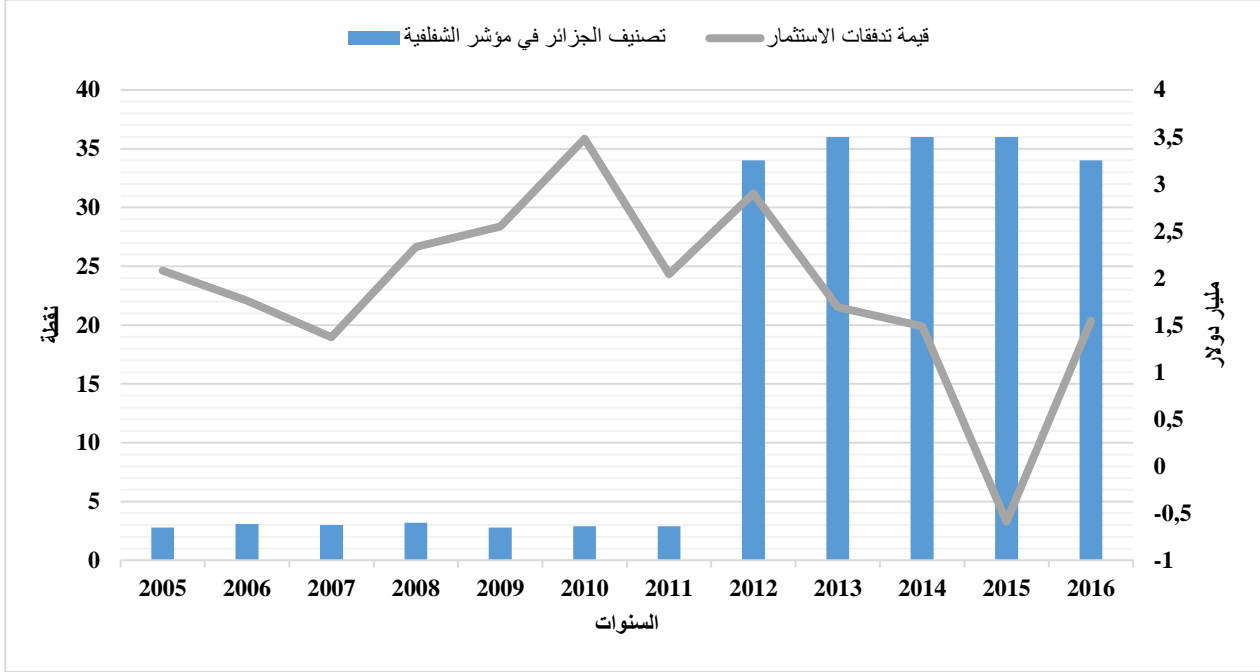
ibid, <https://www.transparency.org/cpi2014/results>

ibid, <https://www.transparency.org/cpi2015>

ibid, https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016

وفيما يلي سنعرض الاشكال البيانية الموضحة لتأثير تصنيف دول شمال افريقيا ضمن مؤشر الشفافية على قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

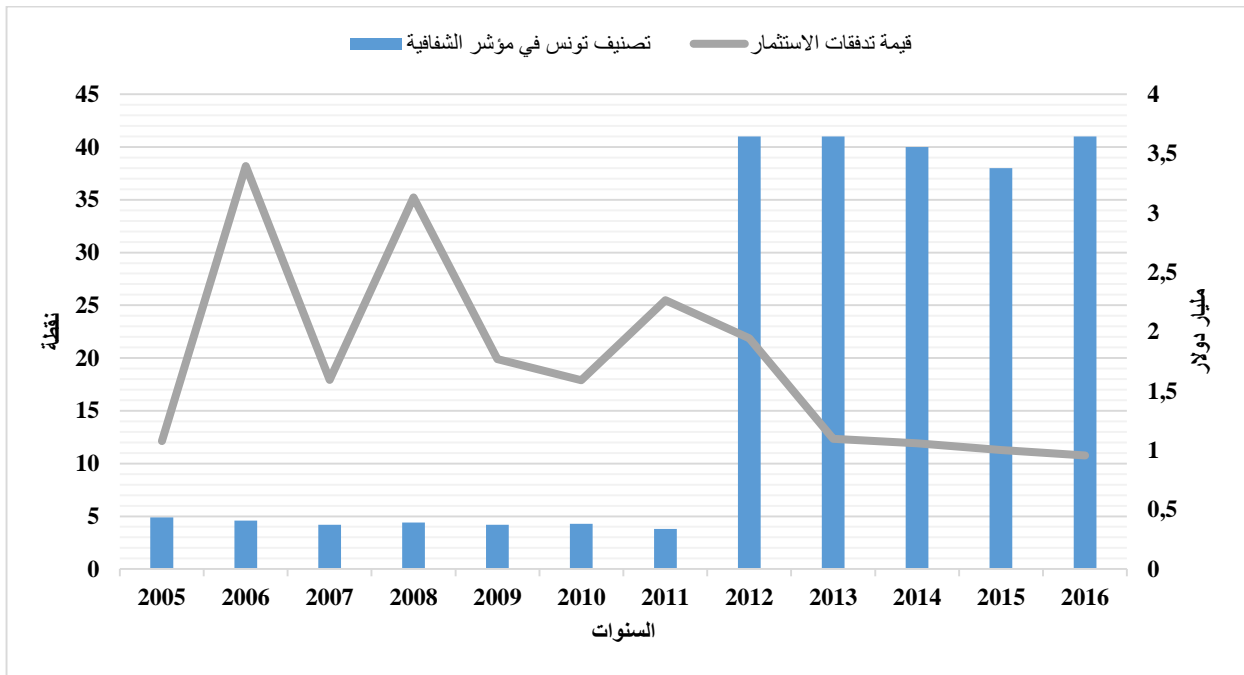
الشكل رقم 14: العلاقة بين تصنيف الجزائر في مؤشر الشفافية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016



المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على الجدول رقم 09.

يبين الشكل تذبذب في رصيد مؤشر الشفافية في الجزائر في الفترة من 2005 إلى 2011، حيث بلغ 3.1 نقطة مئوية من أصل 10 نقاط سنة 2006 مقابل 2.8 نقطة مئوية سنة 2005، وينخفض سنة 2007 إلى 3 نقطة مئوية، مقابل انخفاض في قيمة تدفقات الاستثمار، ليعاود الانخفاض سنة 2009 ليصل إلى 2.8 نقطة مئوية ويشهد ارتفاع طفيف في سنتي 2010 و2011 حيث بلغ 2.9 نقطة مئوية مقابل ارتفاع في قيمة تدفقات الاستثمار، ويلاحظ في هذه الفترة عدم تأثر قيمة تدفقات الاستثمار برصيد المؤشر، لتشهد الفترة من 2012 إلى 2015 ارتفاعا في رصيد المؤشر لتصل إلى 36 نقطة مئوية من أصل 100 نقطة مئوية سنة 2015 مقابل 34 نقطة مئوية سنة 2012، لكن في المقابل شهدت قيمة تدفقات الاستثمار انخفاض كبير لتصل إلى ما دون الصفر، لكن رصيد المؤشر انخفض سنة 2016 إلى 34 نقطة مئوية مقابل ارتفاع في قيمة تدفقات الاستثمار، ويلاحظ أن الجزائر صنفت ضمن الدول ذات درجة فساد كبير خلال فترة الدراسة وهذا بسبب فساد رجال السياسة والبيروقراطية الممارسة في الإدارات، لكن هذا لم يؤثر على قيمة تدفقات الاستثمار مما يوحي إلى وجود متغيرات أخرى تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة.

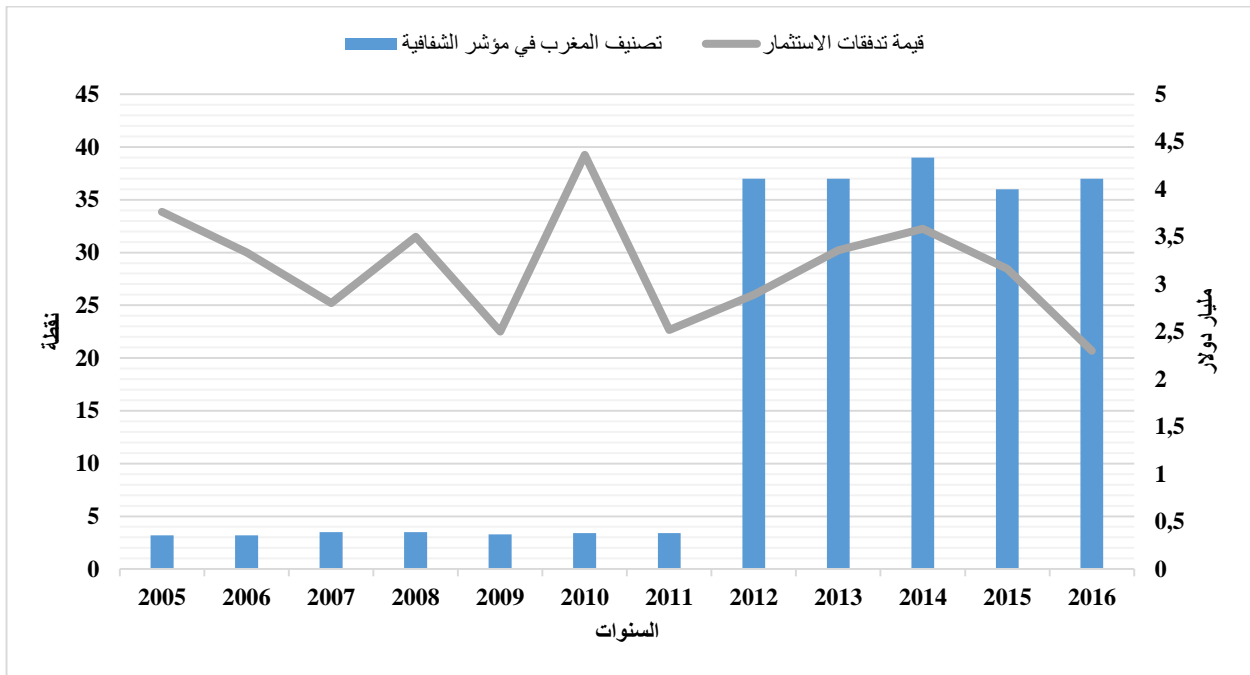
الشكل رقم 15: العلاقة بين تصنيف تونس في مؤشر الشفافية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016



المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على الجدول رقم 09.

نلاحظ من خلال الشكل انخفاض رصيد مؤشر الشفافية بالنسبة لتونس من سنة 2005 إلى سنة 2007 حيث بلغ 4.2 نقطة مئوية من أصل 10 نقاط مئوية سنة 2007 مقابل 4.9 نقطة مئوية سنة 2005، وفي المقابل شهدت قيمة تدفقات الاستثمار ارتفاعا كبيرا سنة 2006، ولكن شهدت سنة 2008 ارتفاع طفيف في رصيد المؤشر ليصل إلى 4.4 نقطة مئوية وينخفض مرة أخرى سنة 2009 إلى 14.2 نقطة مئوية مقابل ارتفاع في قيمة تدفقات الاستثمار سنة 2008، وفي سنة 2010 ارتفع رصيد المؤشر بنسبة 0.1 نقطة مئوية مع انخفاض في قيمة التدفقات مقارنة بسنة 2008، وانخفض رصيد المؤشر سنة 2011 إلى 3.8 نقطة مئوية وهو أقل رصيد تحققه تونس خلال فترة الدراسة، ولكن في المقابل ارتفاع قيمة تدفقات الاستثمار، أما الفترة من 2012 إلى 2015 فقد شهدت انخفاض في رصيد المؤشر ليصل إلى 38 نقطة مئوية من أصل 100 نقطة مئوية سنة 2015 مقابل 41 نقطة مئوية سنة 2012، وقد صاحب هذا الانخفاض انخفاض في قيمة تدفقات الاستثمار، ولكنه عاود الارتفاع سنة 2016 ليصل إلى 41 نقطة مئوية، ومنه نستنتج أن هناك تأثير لتصنيف تونس في مؤشر الشفافية على قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنه تأثير طفيف لوجود متغيرات أخرى تؤثر هي أيضا على قيمة هذه التدفقات، وصنفت تونس ضمن مجموعة الدول ذات درجة شفافية متوسطة خلال فترة الدراسة.

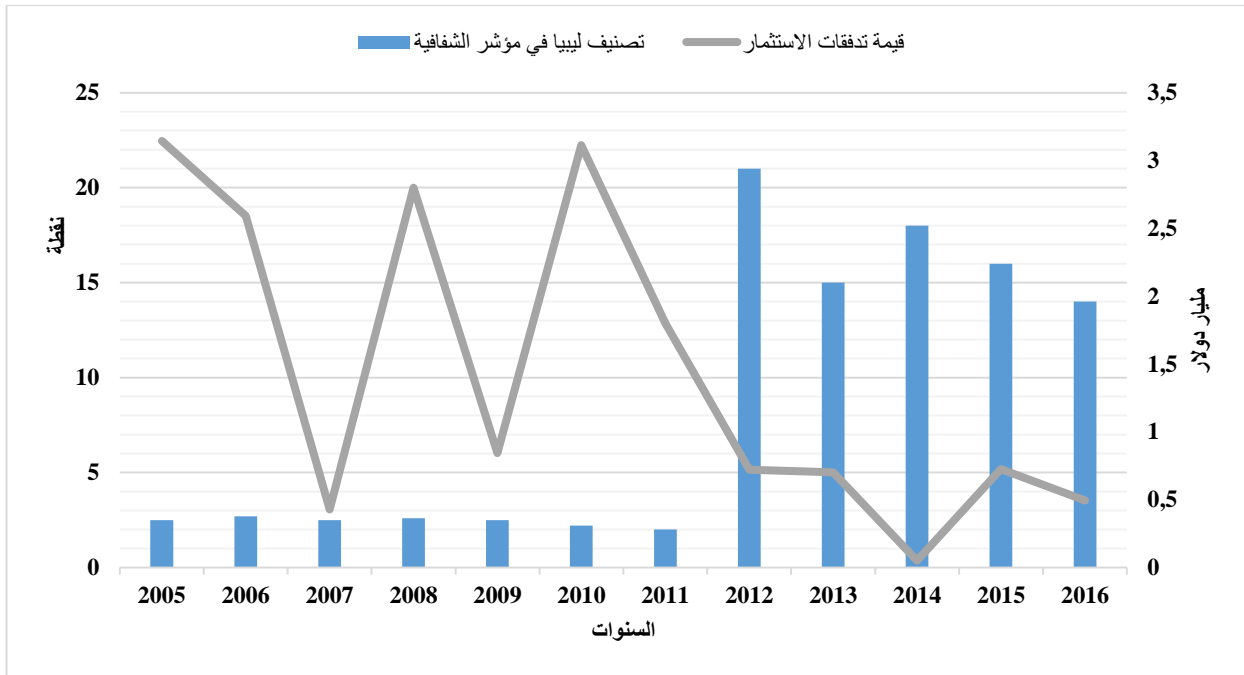
الشكل رقم 16: العلاقة بين تصنيف المغرب في مؤشر الشفافية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016



المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على الجدول رقم 09.

يبين الشكل أن رصيد مؤشر الشفافية في المغرب شهد ارتفاعا في الفترة من 2005 إلى 2008 حيث بلغت 3.5 نقطة مئوية من أصل 10 نقاط مئوية سنة 2008 مقابل 3.2 نقطة مئوية سنة 2005، فيما شهدت قيمة تدفقات الاستثمار انخفاضا حتى سنة 2007، لترتفع سنة 2008، وانخفض رصيد المؤشر سنة 2009 إلى 3.3 نقطة مئوية مع انخفاض في قيمة التدفقات، أما في سنة 2010 ارتفع رصيد المؤشر إلى 3.4 نقطة مئوية مع ارتفاع في قيمة تدفقات الاستثمار وحافظت على نفس الرصيد سنة 2011 مع انخفاض في قيمة التدفقات، وشهدت الفترة من 2012 إلى 2014 ارتفاع في رصيد المؤشر ليصل إلى 39 نقطة مئوية سنة 2014 مقابل 37 نقطة مئوية سنة 2012، مع ارتفاع في قيمة تدفقات الاستثمار، ولكن رصيد المؤشر عاد للانخفاض سنة 2015 لتصل إلى 36 نقطة مئوية ويصاحبها انخفاض في قيمة تدفقات الاستثمار، وارتفع رصيد المؤشر سنة 2016 ليصل إلى 37 نقطة مئوية مع تواصل انخفاض قيمة التدفقات، ونلاحظ أن المغرب صنفت ضمن الدول ذات درجة فساد كبيرة خلال فترة الدراسة، ومنه نستنتج أن هناك تأثير لتصنيف المغرب ضمن مؤشر الشفافية على قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

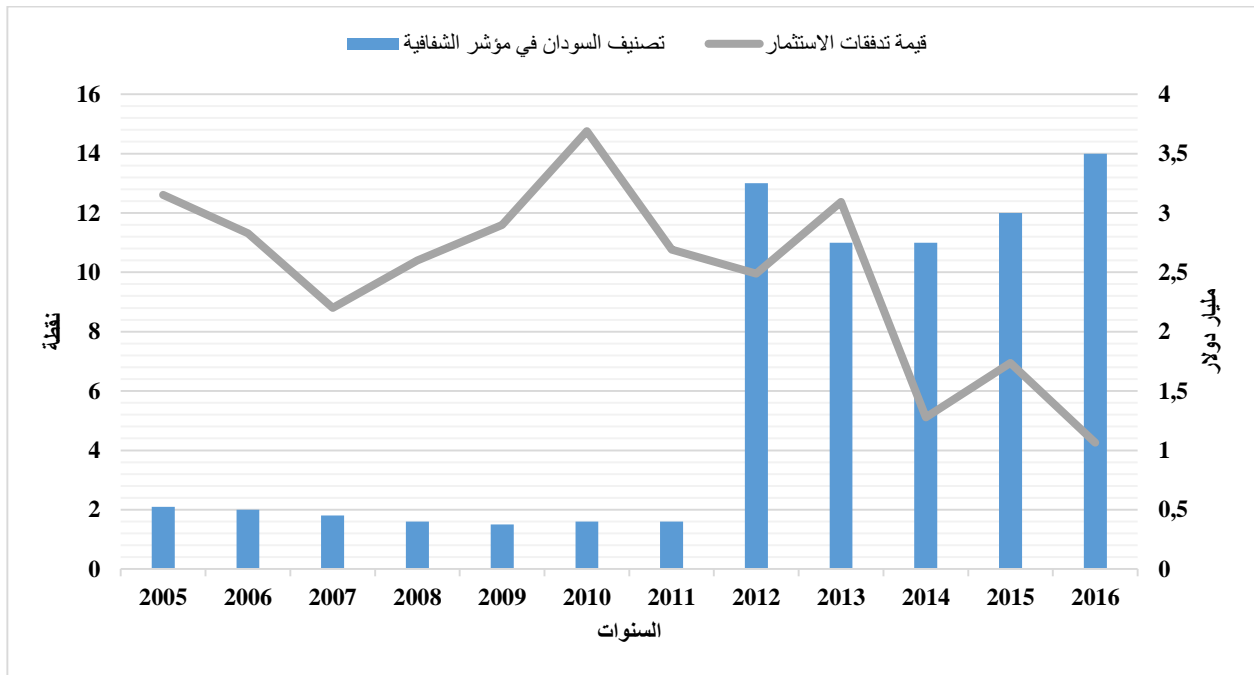
الشكل رقم 17: العلاقة بين تصنيف ليبيا في مؤشر الشفافية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016



المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على الجدول رقم 09.

نلاحظ من خلال الشكل أن هناك تذبذب في رصيد ليبيا ضمن مؤشر الشفافية خلال الفترة ما بين 2005 و 2011 حيث بلغ أحسن رصيد سنة 2008 وقدر بـ 2.6 نقطة مئوية من أصل 10 نقاط مئوية وذلك ما يفسر ارتفاع قيمة تدفقات الاستثمار في سنة 2008 ويفسر انخفاض قيمة التدفقات سنة 2007 بانخفاض التصنيف في المؤشر، حيث بلغ ادنى رصيد في ليبيا ضمن مؤشر 2 نقطة مئوية من أصل 10 نقاط مئوية سنة 2011 وذلك ما يفسر انخفاض قيمة تدفق الاستثمارات وكذلك نتيجة الثورة الليبية التي سببت اختلال كبير في الوضع السياسي والأمني وانتشار الفساد، وواصلت قيمة تدفقات الاستثمار انخفاضها إلى غاية سنة 2016 وذلك نتيجة انخفاض رصيد ليبيا ضمن المؤشر حيث بلغ تصنيفها سنة 2011 بدرجة فساد عالية بـ 21 نقطة مئوية من أصل 100 نقطة مئوية وفي سنة 2016 زاد انتشار الفساد أكثر فأكثر مما جعلها تحصل على 14 نقطة مئوية من أصل 100 نقطة مئوية في المؤشر، نستنتج أن تصنيف ليبيا ضمن مؤشر الشفافية كان له أثر كبير على تدفقات الاستثمار.

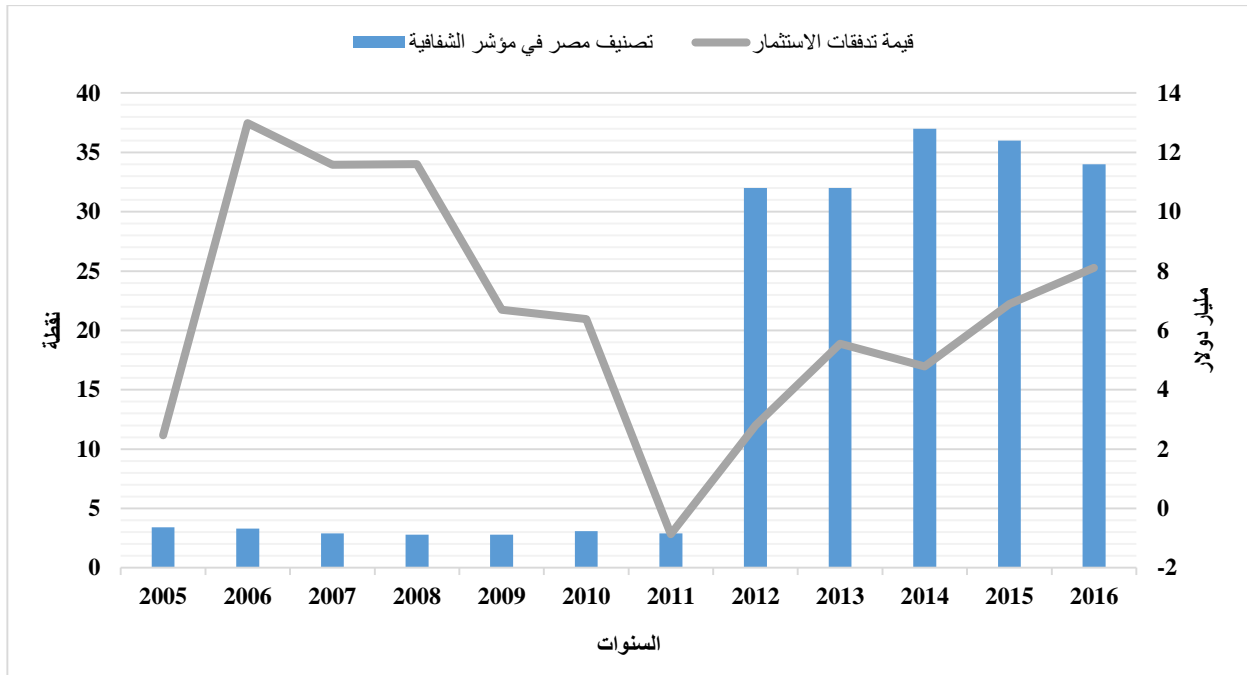
الشكل رقم 18: العلاقة بين تصنيف السودان في مؤشر الشفافية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016



المصدر: من إعداد الطلبة، اعتماداً على الجدول رقم 09.

نلاحظ من خلال الشكل انخفاض مستمر في رصيد السودان ضمن مؤشر الشفافية من سنة 2005 إلى سنة 2009 حيث بلغ الرصيد 2.1 نقطة مئوية من أصل 10 نقاط مئوية سنة 2005 وبلغ 1.5 نقطة مئوية من أصل 10 نقاط مئوية سنة 2009، وهذا ما يفسر انخفاض قيمة تدفقات الاستثمار خلال نفس الفترة، ثم عاد رصيد السودان إلى تحسن طفيف سنتي 2010 و2011 حيث بلغ 1.6 نقطة مئوية من أصل 10 نقاط مئوية وذلك ما جعل قيمة التدفقات تزيد خلال سنة 2010، أي أن تصنيف السودان ضمن المؤشر كان له تأثير على قيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2011. بالنسبة من سنة 2013 إلى سنة 2016 بدأت السودان في تحسن مستمر في المؤشر وبدأت درجة الفساد تقل حيث كان رصيد 11 نقطة مئوية من أصل 100 نقطة سنة 2013 وارتفع إلى 14 نقطة مئوية من أصل 100 نقطة مئوية سنة 2016، أما بالنسبة لقيمة التدفقات خلال هذه الفترة فتميزت بانخفاض مستمر وذلك راجع إلى تدهور رصيد السودان في بعض المؤشرات الاقتصادية والسياسية الأخرى، ومنه نستنتج أنه لا يوجد تأثير لتصنيف السودان في مؤشر الشفافية على قيمة تدفقات الاستثمار خلال الفترة من 2013 إلى 2016 إلا أن سنتي 2014 و2015 لاحظنا زيادة طفيفة في قيمة التدفقات نتيجة تحسن السودان في تصنيفها ضمن المؤشر.

الشكل رقم 19: العلاقة بين تصنيف مصر في مؤشر الشفافية وقيمة تدفقات الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2016



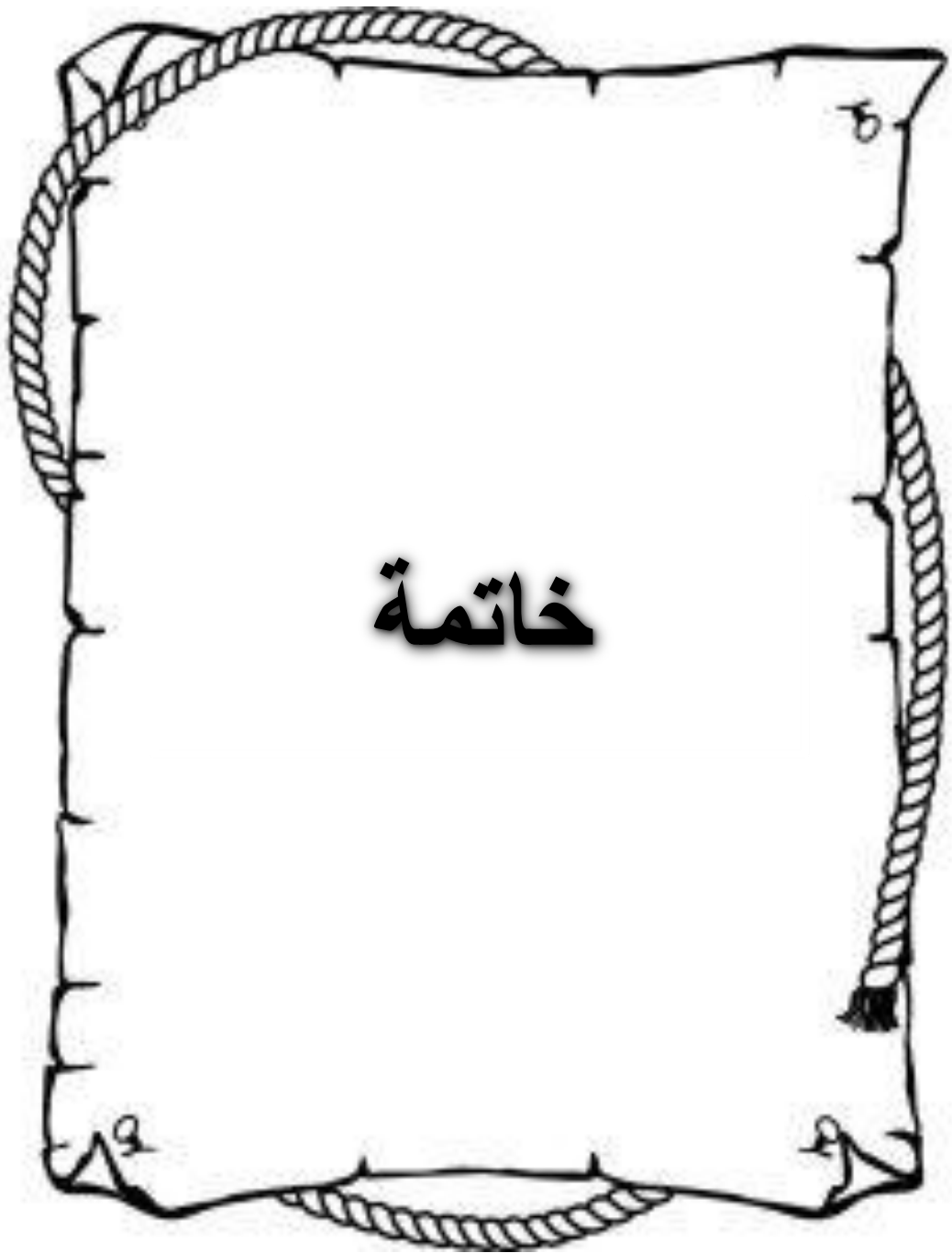
المصدر: من إعداد الطلبة، اعتماداً على الجدول رقم 09.

نلاحظ من خلال الشكل تذبذب طفيف في رصيد مصر ضمن مؤشر الشفافية من سنة 2005 إلى سنة 2011 وكانت جميع التصنيفات تعبر عن درجة الفساد العالية خلال هذه الفترة لأزنها محصورة في المجال من 2.9 إلى 3.4 نقطة مئوية من أصل 10 نقاط مئوية، ذلك ما يفسر الانخفاض التدريجي والمستمر في قيمة تدفقات الاستثمار خلال هذه الفترة، ثم عاد الرصيد إلى التحسن من سنة 2012 إلى غاية سنة 2016 حيث بلغ أحسن رصيد 37 نقطة مئوية من أصل 100 نقطة مئوية سنة 2014، ذلك ما أدى إلى نقص في درجة الفساد والتقرب من درجة الشفافية، وهذا ما يفسر ارتفاع قيمة تدفقات الاستثمار خلال هذه الفترة لتبلغ سنة 2016 قيمة 8.107 مليار دولار.

نستنتج أن تصنيف مصر ضمن مؤشر الشفافية كان له تأثير على قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها خلال الفترة من 2005 إلى 2016.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال الدراسة الكلية التي أجريت على مجموعة دول شمال افريقيا، وعن طريق جمع احصائيات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة اليها وتحليلها ومقارنتها، وكذلك احصائيات تصنيف هذه الدول ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية ومؤشر الكوفاس ومؤشر الشفافية وعرضها وتحليلها وتفسيرها. للفترة الممتدة من 2005 الى غاية 2016 ودراسة تأثير هذه التصنيفات على تدفقات الاستثمار الى هذه الدول، تبين أن تصنيف المخاطر السياسية المتدهور يؤثر سلبا على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.



خاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع تصنيف المخاطر السياسية وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد حاولنا الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للبحث التي تمحورت حول "كيف يؤثر تصنيف المخاطر السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا؟"، حيث توصلنا في الأخير إلى أن المخاطر السياسية تؤثر على قرار الاستثمار لدى المستثمر الأجنبي المباشر ومنه على تدفقات الاستثمار تجاه الدولة المضيفة، ويتبين ذلك من خلال مجموعة الدول المدروسة خاصة مصر وتونس وليبيا والسودان التي عانت في الفترة الأخيرة من اضطرابات سياسية وأمنية خلال فترة الدراسة 2005-2016. كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

نتائج البحث

- تصنيف المخاطر السياسية تؤثر على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا؛
- محدودية وضعف حصة دول شمال افريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- يعتبر التصنيف الجيد للخطر السياسي الذي تحصل عليه الدول من المنظمات والمجلات ووكالات التصنيف العالمية شهادة دولية تؤكد تحسن الوضع السياسي والاجتماعي مصحوبا بتوقعات الأداء ومستقبل الدولة التي يتم تصنيفها؛
- حاولت العديد من المنظمات الدولية، المجلات والجرائد المالية، مكاتب الاستشارة والخبرة، قياس المخاطر السياسية، من خلال إقرار مجموعة من المؤشرات لتقييم الخطر السياسي والتي يسترشد بها المستثمرون الأجانب عند المفاضلة بين الدول ومن ثم إتخاذ قراراتهم الاستثمارية؛
- عانت مصر من ثورة 25 يناير 2011، وكذلك ليبيا من ثورة 15 فيفري 2011، وتونس من ثورة 17 ديسمبر 2010، حيث عرفت هذه الفترات حالة عدم استقرار سياسي وأمني، مما انعكس سلبا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- مناخ الاستثمار في الجزائر مازال غير مستقطب للاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة العديد من العوامل منها: البطء في الإصلاحات الاقتصادية خاصة المالية والمصرفية، الرشوة والفساد المتنامي، ضعف البنية التحتية، غياب الحكومة... إلخ؛
- مناخ الاستثمار في المغرب يعاني جملة من العوائق من أهمها: ضعف البنية التحتية، القدرة الشرائية للمستهلكين، حجم السوق الداخلية، تدهور الوضعية الاجتماعية من خلال اتساع التوترات الاجتماعية منها: الفقر، البطالة، بالإضافة الى التوتر السياسي مع الصحراء الغربية؛
- ساهم الاستقرار السياسي للسودان حتى وقت قريب من إشاعة نوع من مناخ الثقة لدى المستثمرين الأجانب مما انعكس إيجابا على جاذبيتها للاستثمار.

نتائج اختبار الفرضيات

من خلال النتائج السابقة يمكن اختبار الفرضيات والتوصل إلى نفيها أو إثباتها:

الفرضية الأولى: "تعمل دول شمال افريقيا على تحسين مناخ الاستثمار لزيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر".

هذه الفرضية صحيحة، حيث قامت دول شمال افريقيا بوضع قوانين لتشجيع الاستثمار لزيادة حصة الاستثمارات الوافدة إليها.

الفرضية الثانية: "تتأثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى دول عينة الدراسة بناءا على تصنيفها وفقا لمؤشرات المخاطر السياسية".

هذه الفرضية صحيحة، حيث أن تصنيف الدول ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية ومؤشر الشفافية يؤثر على تدفقات الاستثمار، أما تصنيف الدول ضمن مؤشر الكوفاس لم يؤثر على تدفقات الاستثمار ذلك لثبات التصنيف عند نفس الدرجة لعدة سنوات.

التوصيات

من خلال هذه الدراسة وبناء على النتائج المتوصل إليها، يمكن أن نقدم بعض التوصيات التي من شأنها أن تحسن تصنيف دول عينة الدراسة في مؤشرات المخاطر السياسية وتهيئة مناخ الاستثمار فيها، وجذب حجم معتبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يعادل حجم الإمكانات الهائلة التي يتمتع بها اقتصاد هذه الدول:

1. وجوب تحسين دول شمال افريقيا تصنيفها في مؤشرات المخاطر السياسية لأن قرار الاستثمار للمستثمرين الأجانب يتأثر بهذه التصنيفات؛
2. الاستمرار في خطوات الإصلاح السياسي وذلك بهدف بسط الأمن والاستقرار السياسي المطلوب للاستثمار؛
3. استمرار مواصلة اصلاح نظام العدالة وعصرنته، والتعجيل بوضع الآليات التطبيقية للقوانين المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد، محاربة تبييض الأموال، إنشاء محاكم متخصصة في النزاعات الاقتصادية والاستثمارية بالخصوص والإسراع في تنفيذ قرارات العدالة لاسيما ما يتعلق بالاستثمارات؛
4. تحقيق التنمية الاقتصادية يشترط توافق الإرادة السياسية التي لديها الرغبة والقدرة في اجراء الإصلاحات المالية والاقتصادية وهذه بدورها تحفز الإرادة الاقتصادية والاجتماعية؛
5. تكوين وإعداد محللين لمخاطر مناخ الاستثمار حتى لا يترك عمل في مثل هذه الأهمية في أيدي وكالات يمكن أن يشوب تصنيفها اعتبارات سياسية؛
6. إقامة المشاريع المشتركة بين رأس المال الوطني والاجنبي، ذلك بغية تطوير الشركات المحلية من خلال الاحتكاك مع الشركات الأجنبية والاستفادة من الإمكانات التي تتمتع بها سواء التكنولوجية، الفنية، الإدارية، التسويقية، التنظيمية... إلخ؛
7. تشجيع الاستثمار الخاص يعزز ثقة المستثمرين الأجانب.

آفاق البحث

نقترح دراسة المواضيع التالية لتكون موضوع لأبحاث علمية في المستقبل

- تأثير المخاطر الاقتصادية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال افريقيا مع الإشارة إلى موريتانيا والصحراء الغربية.
- ما مدى شفافية تصنيف المؤشرات الدولية لقياس مخاطر الاستثمار التي تصدرها المنظمات والمجلات الدولية.



المصادر

والمراجع

المصادر والمراجع

الكتب

1. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
2. حاتم القرنشوي، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، ط01، مصر، 2006.
3. سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط01، عمان، الأردن، 2002.
4. سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، دار زهران، ط01، عمان، الأردن، 2010.
5. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
6. علي عباس: إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط03، عمان، الأردن، 2013.
7. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط01، عمان، الأردن، 2007.
8. ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط01، عمان، الأردن، 2010.
9. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، ط01، الإسكندرية، مصر، 1998.

البحوث الجامعية

1. خيرة خيالي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015.
2. عبد الحليم مسعي، أثر خطر البلد على الأداء الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1988-2007، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2013/2012.
3. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي وآثاره على اقتصاد الجزائر خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.

4. عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة المالية، غير منشورة تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008/2007.
5. عنتره برباش، أثر خطر البلد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول المغرب العربي - حالة الجزائر المغرب تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016/2015.
6. فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009.
7. كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين تركيا مصر الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013/2012.
8. نغم حسين نعمة عبيد، نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل نظريات الأعمال الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، 2007/2006.
9. نفيسة باحمد، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة OLI، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008/2007.
10. وهيبة بن داودية، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2004 مع التركيز على الجزائر-مصر-المغرب-تونس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005/2004.

التقارير

1. البنك الدولي، تقارير ممارسة أنشطة الاعمال، 2014-2008.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2005-2016.

القوانين والمراسيم

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 غشت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجزائر.
2. جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الامر 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير، الجزائر.

الجرائد والمجلات العامة

1. أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، الجزائر، عدد 03، 2004.
2. أسماء بن طراد، عابد شريط، آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 72-73، حريف 2015 - شتاء 2016.
3. أمل عبد الحميد، مني عبد القادر، ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2017، مجلة دراسات دورية، مصر، عدد 07، مارس 2017.
4. فاطمة لعلمي، سعيد كرومي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين عوامل الجذب وعوامل الطرد، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، مستغانم، الجزائر، عدد 02، 2012.
5. يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع اشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة البحوث الاقتصادية وادارية، الجزائر، عدد 03، 2008.

المراجع باللغة الاجنبية

1. Amchor, J.R, Mshelia James Buba, **polical risk assessment and multinational firms in on Emerging Market**, Academy of Management, Irland, 31 decembre 2016.
2. Reinhard Cate ,Sunny Wong, **the investment casualties of war: global impacts of Armed conflict on foreign direct investment inflows economic**, university of San Francisco, USA, 2016.
3. Simon Jeffrey D, **political risk assessment: past trends and future prospects**, Columbia journal of world business, vol. XVII, N°03, FALL, 1982.
4. Thabo Koboekae, **the impact of political risk on foreign direct investisement decisions by south African multinational corporations**, master of business administration, published, science business, cardon institute, university of Pretoria, south African, 2012.

المواقع الالكترونية

1. OECD, **Benchmark Definition of Foreign Direct Investment FOURTH EDITION 2008**, Paris 2008.
2. The PRS Group, Global PRS Risk Index, seen: 14/01/2018 at: 14:30 website: <https://www.prsgroup.com/politicalriskupdates>
3. GUIDE COFACE, RISQUES PAYS & SECTORIELS 2018, analyses des risques et prévision sur 160 pays et 13 secteurs, seen : 13/02/2018 at : 15:38, website :

<http://www.coface.com/fr/content/download/160155/2633311/file/COFACE-GUIDE-RP2018.pdf>

4. Transparency international, CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX, seen: 20/01/2018 at: 21:45 website: <https://www.transparency.org>

5. إصلاحات الأعمال في الجزائر، البنك الدولي:

<http://www.doingbusiness.org/Reforms/Overview/Economy/algeria>, seen: 05/05/2018 at 22:10.

6. إصلاحات الأعمال في تونس، البنك الدولي:

<http://www.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/tunisia>, seen: 05/05/2018 at 22:15.

7. إصلاحات الأعمال في المغرب، البنك الدولي:

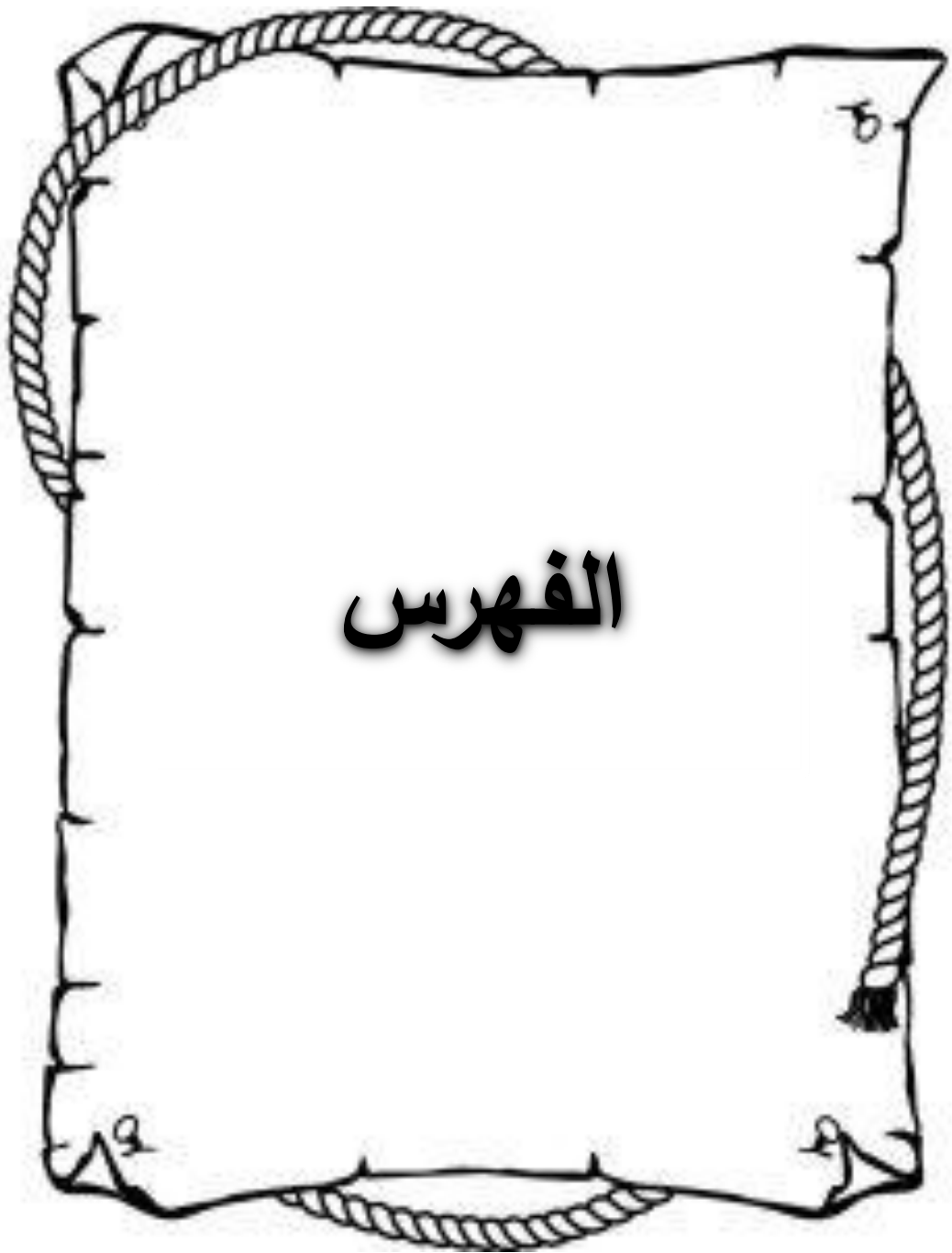
<http://www.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/morocco>, seen: 05/05/2018 at 22:20.

8. إصلاحات الأعمال في السودان، البنك الدولي:

<http://www.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/sudan>, seen: 05/05/2018 at 22:22.

9. إصلاحات الأعمال في مصر، البنك الدولي:

<http://www.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/egypt>, seen: 05/05/2018 at 22:30.



III.....	الإهداء
IV.....	الإهداء
V.....	الشكر
VI.....	الملخص
VIII.....	قائمة المحتويات
IX.....	قائمة الجداول
X.....	قائمة الأشكال البيانية
XII.....	قائمة الاختصارات
أ.....	مقدمة
1.....	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية
2.....	تمهيد الفصل الأول
3.....	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة
3.....	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
3.....	أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
4.....	ثانياً: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر
4.....	ثالثاً: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
5.....	رابعاً: مناخ الاستثمار
7.....	المطلب الثاني: مفهوم المخاطر السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر
7.....	أولاً: تعريف الخطر السياسي
7.....	ثانياً: طبيعة الخطر السياسي
9.....	ثالثاً: أشكال المخاطر السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر
10.....	رابعاً: مؤشرات المخاطر السياسية

16	المطلب الثالث: ادارة الخطر السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر.....
17	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية
17	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
21	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
23	المطلب الثالث: تقييم الدراسات السابقة
25	خلاصة الفصل الأول
26	الفصل الثاني: تحليل أثر تصنيف المخاطر السياسية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال افريقيا ..
27	تمهيد الفصل الثاني
28	المبحث الأول: عرض منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة
28	المطلب الأول: منهجية الدراسة
28	أولاً: عينة الدراسة
28	ثانياً: طبيعة متغيرات الدراسة
28	المطلب الثاني: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة
29	المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج المتوصل إليها
29	المطلب الأول: مناخ الاستثمار في دول شمال افريقيا
29	أولاً: تعريف مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
31	ثانياً: اصلاحات دول شمال افريقيا لتحسين بيئة الأعمال
37	المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الوافدة إلى دول شمال افريقيا
40	المطلب الثالث: تأثير تصنيف دول شمال افريقيا ضمن مؤشرات المخاطر السياسية على تدفقات الاستثمار
60	خلاصة الفصل الثاني
62	خاتمة
65	المصادر والمراجع
70	الفهرس